التحدي الكوردي كنموذج لتحديات التنوع القومي والمذهبي لأمن ايران القومي

-دراسة في الجغرافية السياسية-

فيروز حسن حمه عزيز

تمهيد:

تمثل هضبة ايران ومايحيط بها من السلاسل الجبلية في معظم جهاتها ومايتخللها من سهول رسوبية في اجزائها الجنوبية الغربية موطناً لحضارات عريقة تعد من بين اقدم الحضارات التي ظهرت منذ الألف الثالث قبل الميلاد.

وفي السهول الرسوبية هذه والتي كانت تعرف بسهول سوسيانا ظهرت الحضارة العيلامية والتي ارتقت الى درجة عالية من التطور الاجتماعي والاقتصادي وذلك منذ مطلع الألف الثالث قبل الميلاد، وهي بذلك عاصرت الحضارة السومرية وغيرها من الحضارات التي قامت في بلاد وادي الرافدين.[1]

اما في الأطراف الغربية من هذه الهضبة والتي تشغلها سلاسل جبال زاگروس ووديانها فقد نجح الميديون في اقامة دولة مترامية الأطراف منذ القرن الثامن قبل الميلاد، والتي اتخذت من هگمتانه (همدان الحالية) عاصمة لها وتمكنت من القضاء على الامبراطورية الآشورية عام 612 ق.م. وبعدها تحولت كوردستان الجنوبية بكاملها مع مناطق واسعة من كوردستان الشمالية الى جزءٍ من الامبراطورية الميدية. والملفت في تأريخ ايران وجغرافيتها التأريخية والسياسية هو ظهورها كاحدى القوى العالمية الكبرى قبل فتوحات اسكندر الكبير بقرن ونصف قرن. وقد نجح كورش عام 539 ق.م في فتح بابل وبسط نفوذه على المناطق التي كانت خاضعةً للكلدانيين، وواصل كمبوجيه (قمبيز) فتوحات والده كورش وتمكن من بسط نفوذه على مصر واجزاءٍ من بلاد الشام.[2]. ومنذ ايام داريوش الأول (522–486) قبل الميلاد تمكن الأخمينيون من بسط سيطرتهم على العديد من المدن اليونانية وجزرها المنتشرة في بحر ايجه[3]، وذلك بعد ان احكموا قبضتهم على بلاد الأناضول والسواحل الغربية من البحر الأسود والسواحل الشمالية لبحر ايجه، وهي المناطق التي تشكل اليوم اجزاءاً من رومانيا وبلغاريا واليونان اضافةً الى جزيرتي قبرص وكريت.(انظر الخارطة رقم 1)

ان سياسة التوسع ومد النفوذ السياسي التي مارسهما الفرس الأخمينيون طوال اكثر من قرنين قد جعلت من ايران اول قوة سياسية في التأريخ القديم تفرض هيمنتها على اجزاء من شبه جزيرة البلقان وشمال افريقيا وشرقي البحر المتوسط والتي تشكل بمجموعها جسراً لربط قارات العالم القديم الثلاث. ويعني ذلك عملياً بأن مناطق واسعة من شرق البحر المتوسط قد تحول بشكل او آخر الى بحيرة ايرانية (اخمينية) لفترة طويلة من القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد.[4]

والواقع ان ظهور ايران كقوة اقليمية او فوق اقليمية بل وحتى عالمية في تأريخها القديم والوسيط انما يعزى في كثير من جوانبه الى خصائص جغرافيتها الطبيعية والسياسية والبشرية، كمزايا موقعها الجغرافي على الخليج الفارسي والبحر العربي وبحر قزوين، وكونها حلقة وصل مركزية بين شبه القارة الهندية والمراكز الحضارية شرقي حوض البحر المتوسط وبلاد مابين النهرين من الغرب. كما ان اتساع مساحتها وتنوع اقاليمها المناخية والطوبوگرافيه، وغناها بمواردها الطبيعية وثروتها البشرية. كل هذه الخصائص والعوامل مكنت ايران من ان تلعب هذه الأدوار السياسية في هذا الجزء الحساس والستراتيجي من العالم.

([1]) سامي سعيد الاحمد ورضا جواد الهاشمي، تأريخ الشرق الأدنى القديم –ايران والأناضول– الجمهورية العراقية – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بدون تأريخ، ص109.

([2]) مؤسسة جغرافيايي وكارتوگراف گيتاشناسى، اطلس گيتاشناسى استانهاى ايران، چاپ دوم، تهران 1385 (2006)، ص8 – 9. انظر ايضاً: طه باقر، مقدمة في تأريخ الحضارات القديمة، الوجيز في حضارة وادي النيل، ط4، 1986 ص392 – 395.

([3]) htp. Ancient history. About. Com/ Persian articles/ Marathon Battle. Htm.

([4]) Henry Stephen Lucas, A short History of Civilization, New York, Mc Graw – Hill, 1953, p.471.

الخارطة رقم - 1-

خارطة ايران في عهد الهيمنة الاخمينية(539-333) ق.م

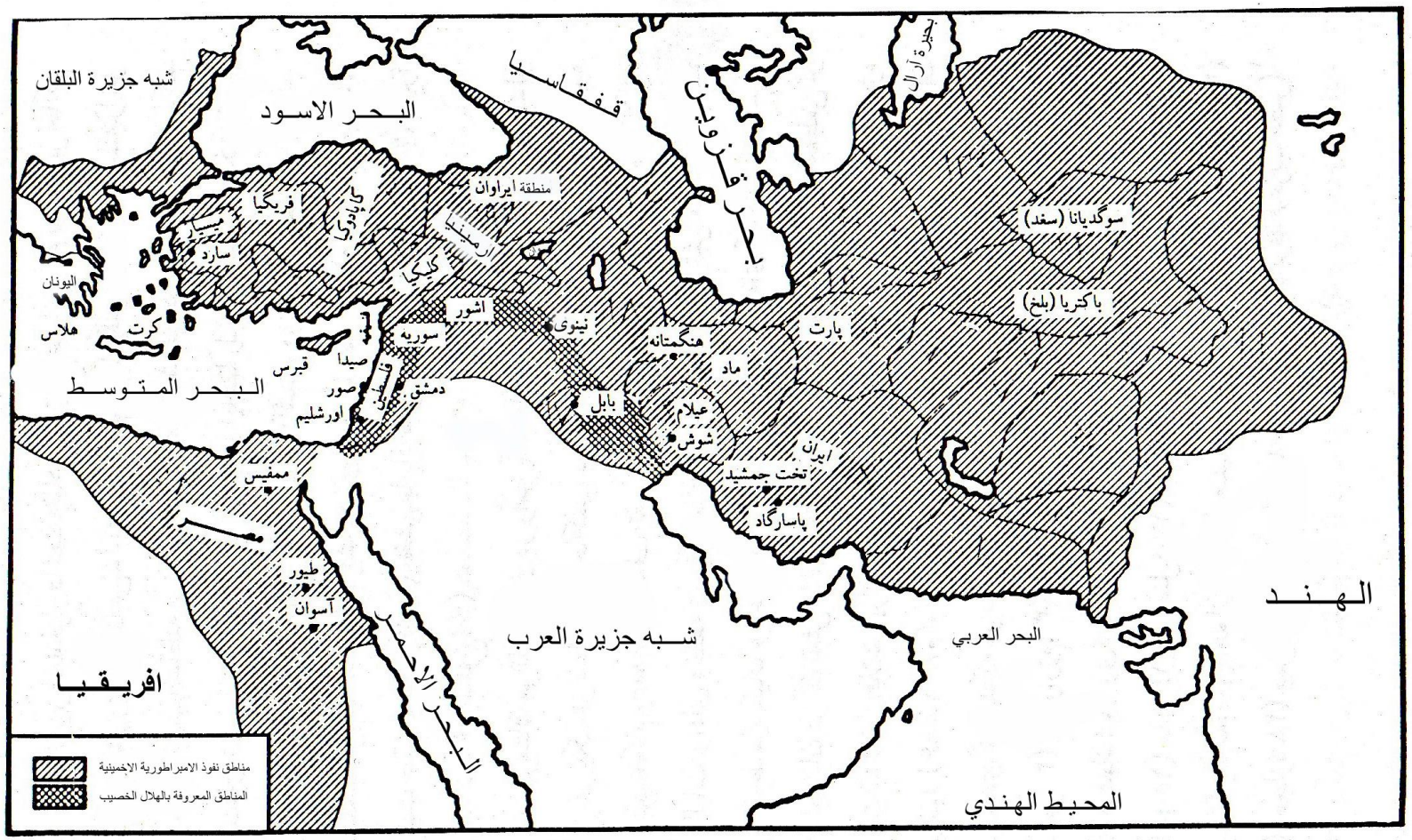

نظِمَت الخارطة بالاعتماد على

1مؤسسه جغرافيايي و كارتوگرافي و گيتا شناسي، اطلس گيتا شناسي استانهاي ايران، چاپ دوم تهران: 1385ص 9

2- H.S.Lucas, A Short History of civilizatipn, New York, McGraw Hill, 1953, P 473.

والخلاصة يمكن القول بأن ممارسة الهيمنة Hegemony والبحث عن مناطق النفوذ The sphere of the Influence وعلى بعد آلاف الكيلومترات من هضبة ايران المركزية وعلى مر العصور لايمكن تفسيره الا على ضوء خصائص جغرافية ايران السياسية، ومزايا موقعها الجغرافي.

والى سياسة ممارسة الهيمنة هذه يعزى بقاء ايران كدولة متعددة القوميات والأديان والمذاهب حتى الوقت الحاضر، على الرغم من انهيار وتفكك العديد من مثيلاتها من الدول المتعددة القوميات والأديان.

غير ان ميل القوميات والأقليات الأثنية التي تسكن ايران، الى التخلص من القيود السياسية والثقافية والدينية والمذهبية التي تفرضها السلطة المركزية تشكل تحدياً دائماً على وحدة ايران وامنها القومي بصورة دائمية.

ومن هنا يكتسب هذا البحث اهمية خاصة لكونه يتناول الأبعاد الجيوبوليتيكية للتحدي الذي يمثله الكورد في كوردستان الشرقية لأمن ايران القومي حالياً وفي المستقبل القريب.

والمتتبع لشؤون ايران السياسية يلاحظ اليوم بأن وسائل الاعلام الرسمية تصور ايران على انها قوة فوق اقليمية، وانها بصدد امتلاك التكنولوجيا النووية، والأكثر من ذلك فان ايران تطمح في ان تلحق الهزيمة بالولايات المتحدة وحلفائها الغربيين في الشرق الأوسط عامة وفي العراق وافغانستان على وجه الخصوص، وان ايران وبدعم من مستضعفي العالم ستقضي على اسرائيل ككيان سياسي مرة واحدة والى الأبد Once and for all[*] وغير ذلك من الاهداف البعيدة المنال، والتي فقدت بريقها لدى رجل الشارع الايراني منذ أواسط الثمانينيات، ويحاول الرئيس الحالي أحمدي نزاد منذ انتخابه في ربيع 2005 و بدعمٍ من المرشد الأعلى نفخ الروح فيها من جديد.

وعلى الرغم من مظاهر القوة هذه فان التنوع القومي والمذهبي لايران والذي يشكل الكورد جزءاً اساسياً منهما يعتبر تحدياً جدياً لأمن ايران القومي، ويعد بمثابة "عقب اخيل Achilles' Heel"[**]، ونقطة ضعف بارزة في جغرافيتها السياسية. وهذا يعني بأن مظاهر تعاظم وزن ايران الجيوبوليتيكية تخفي وراءها نقطة ضعف واضحة ستمارس خطورتها على امن ايران القومي. ومايتعلق بالكورد من هذا التنوع القومي والمذهبي سيكون موضوع هذه الدراسة.

ان التحدي الذي يشكله الكورد كاحدى مكونات التركيب القومي والديني والمذهبي لايران يبقى غير واضح من دون التعرف على المقومات الأساسية لجغرافية ايران السياسية وذلك مايتناوله هذا البحث بايجاز وعلى النحو التالي:

1- **الموقع الفلكي والجغرافي لايران:** Astronomical and Geographic Location

فلكياً تقع ايران بين دائرتي العرض ´3 ˚25 – ´47 ˚39 شمالاً و بين خطى طول ´5 ˚44 – ´18 ˚63 شرقاً.[1] وتحتل ايران موقعاً هاماً من دول الشرق الأوسط الآسيوي، وهي مع غيرها من دول الشرق الأوسط تشغل موقعاً فريداً قل ان يناظره في اهميته موقع اي جزءٍ آخر في العالم.[2]

وفرادة مثل هذا الموقع الجغرافي لايران وبقية دول الشرق الأوسط تكمن في مركزية هذا الموقع والمتمثلة في اشغالها لملتقى قارات العالم القديم الثلاث. (راجع الخارطة رقم 2).

(*) للمزيد من المعلومات عن توجهات ايران في السياسة الخارجية منذ تولي محمود احمدى نژاد لرئاسة الجمهورية يمكن الرجوع الى المواقع التالية:

1- www.ahmadinejad.ir

2- www.president.ir

(**) اخيل او آشيل Achill بطل من ابطال الأساطير اليونانية، وكانت نقطة ضعفه الوحيدة تكمن في اعقاب قدميه، وقد قضى عليه غريمه پاريس عندما اصابه بسهم قاتل في عقب قدمه. (انظر: DAVID B. GUARALNIK. WEBSTER`S NEW WORLD DICTIONARY 1995 P.11)

(1) ربيع بديعي، جغرافياي مفصل ايران، مفصل ايران، جلد اول، چاپ اقبال، تهران، 1378، ص124.

(2) ابراهيم شريف، الشرق الأوسط، السلسلة السياسية رقم 8، وزارة الثقافة والارشاد، شركة دار الجمهورية، بغداد، 1965، ص3.

الخارطة رقم – 2– موقع ايران الجغرافي كدولةٍ شرق أوسطية

المساحة والحدود والشكل: The size, boundaries, and the shape of Iran

المساحة:

هناك تقديرات متباينة عن مساحة ايران الكلية، فقد قدرها عباس جعفري بحوالي 1.629.759 كم^2[1]، بينما تقدرها مصادر اوكسفورد للكارتوگرافيا بحوالي 1.648.000[2]، ومهما يكن من امر هذه التقديرات، فان ايران تعد دولة مترامية الأطراف وتمثل ثاني اكبر دولة شرق اوسطية من حيث المساحة بعد السعودية. وعموماً فان مساحة ايران تعادل مساحة كلٍ من ايطاليا وفرنسا والمانيا وسويسرا والنمسا وبلجيكا وهولندة مجتمعةً.

ووفقاً لتصنيف ڤالكينرگ الذي يعتبر الدول التي تتراوح مساحتها بين 500.000 ميل^2 – 2.000.000 ميل^2 ضمن الدول الكبيرة[3]، فان ايران تدخل ضمن الدول الكبيرة لأن مساحتها بالأميال المربعة تزيد عن 636.000 ميل^2.

نظرياً، يمكن القول بأنه كلما اتسعت مساحة الدولة كلما كانت الدولة اكثر قوة، ذلك لأنه كلما كانت الدولة مترامية الأطراف كلما ارتفعت احتمالات وجود المزيد من الثروات الطبيعية كماً ونوعاً، كما ان الدولة المترامية يستعصي احتلالها على قوة خارجية.

في الواقع فان الجغرافية السياسية لاتملك معادلة معينة تفسر العلاقة بين مساحة الدولة وقوتها، لأن قوة الدولة مفهوم مركب ومعقد تساهم في تشكيله شبكة واسعة من العوامل والعناصر الطبيعية والبشرية.

الحدود:

الحدود الدولية هي الخطوط التي تمثل النهايات الخارجية للمناطق التي تمارس فيها دولة ما من الدول سيادتها والمرسومة نظرياً في الخرائط السياسية، والحدود وان كانت من صنع الانسان، حيث لاوجود لخطوط الحدود على الطبيعة، ولكن الجغرافيين دأبوا على ادراجها ضمن المكونات الطبيعية للجغرافية السياسية. والذي يلاحظ تأريخياً ان الحدود السياسية كانت من اكثر العوامل المثيرة للمشكلات في العلاقات الدولية، ذلك لأن معظم الحروب بين الدول، وحتى الصراعات الداخلية في كثير من الدول تهدف الى تغيير الحدود.[4]

اما فيما يتعلق بحدود ايران الدولية، فيمكن القول بأن لايران حدوداً برية مشتركة مع سبع دول. ولايران مشكلاتها الحدودية مع دولة الامارات العربية التي تدعي ملكيتها لجزر طنب الكبرى والصغرى وابو موسى في مياه الخليج، كما ان لايران مشكلات حدودية مع العراق و الدول المطلة على بحر قزوين بشأن تقسيم المياه الاقليمية لتلك الدول على هذا البحر الغني بالنفط والغاز الطبيعي وغيرها من الثروات البحرية.

اما فيما يتعلق بدور الحدود في قوة وضعف ايران، يكفي أن نشير الى أن مشكلات الحدود بين ايران وجارتها العراق كانت من بين اهم اسباب الحرب العراقية الايرانية خلال سنوات 1980–1988. و لايران مشكلاتها الحدودية حالياً مع افغانستان تتعلق بالجفاف الذي اصاب نهر هيلمند القادم من افغانستان، الى جانب وجود مشكلات حدودية اخرى بين ايران و كل من روسيا و تركمانستان حول تقسيم المياه الاقليمية في بحر قزوين.

([1]) عباس جعفرى، شناسنامه جغرافياى طبيعى ايران، جلد 4، سازمان جغرافيايى و كاتوگرافى، 1374(1995 م)، ص 71.

([2]) Oxford Essential World Atlas, 3rd Edition, cartography by phillip's, Hong Kong, 2002, p.VI.

([3]) Samuel Van Valkenburg, Elements of political Geography, 2nd Edition, New Jercy, 1957, p.54.

([4]) Lucile Carlson, Geography and World Politics, Englewood cliffs, New Jersy, 1960, p.89 – 90.

الشكل:

نظرياً فان الشكل الدائري للدولة مع وقوع العاصمة في المركز، يعد الشكل المثالي للدولة وانسبها من النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية والادارية، وتمثل مدينة مدريد التي تحتل المنطقة المركزية لشبه جزيرة ايبريا المثال التقليدي لهذا النوع من العواصم.([1])

اما فيما يتعلق بشكل ايران كدولة، تكفي الاشارة الى ان شكل ايران اقرب مايكون الى شكل المعين، والذي يعتبر من الأشكال المرغوبة، جيوبوليتيكياً، لأنه يتميز، ولو نظرياً، بقلة صعوبات النقل والاتصال بين المركز والأطراف، كما ان اطوال حدوده قصيرة نسبياً، مقارنة بمساحة الدولة الواسعة، الأمر الذي يترتب عليه سهولة الدفاع عن سيادتها عند وقوع اي غزوٍ خارجي([2])، وقد اتضحت فعالية هذا الشكل في جانبه الدفاعي اثناء الحرب العراقية الايرانية(1980–1988).

والى جانب ماتقدم من مقومات طبيعية لجغرافية ايران السياسية فان مظاهر السطح –طوبوگرافيا– وخصائص المناخ ومايرتبط بهما من الموارد المائية والثروة النباتية، اضافة الى الموارد المعدنية، فان هذه المكونات جميعاً تشكل هي الأخرى الأسس الطبيعية الرئيسية التي تقوم عليها جغرافية ايران السياسية، وهي اسس لايتسع هذا البحث لتناولها، فتكفي الاشارة الى بعض الميزات العامة من هذه المكونات، والتي لجميعها تداعيات جيوبوليتيكية واضحة فتطبع جغرافية ايران السياسية بطابعها.

طوبوگرافياً تتألف ايران من شكل هضبي تحيط بمعظم حافاتها جدار من السلاسل الجبلية الوعرة، يتراوح ارتفاع معظمها بين 1500–3500 متراً عن مستوى سطح البحر، وقد يربو ارتفاع قممها على 4500 متراً، فقمة دماوند في سلسلة البرز يصل ارتفاعها الى 5661 متراً وهي اعلى قمة في جبال ايران كما يقدر ارتفاع قمة سبلان في سلسلة آذربيجان ب4811 متراً.([3])

ولهذه السلاسل الجبلية الوعرة مزاياها الستراتيجية الواضحة، فقد لعبت ولاتزال تلعب دوراً كبيراً في الحفاظ على حدود ايران الحالية طوال القرنين الأخيرين في وجه جميع القوى الطامعة في اراضيها من جميع الأطراف.

اما من حيث خصائص المناخ وموارد المياه فيمكن القول بأن ثلثي مساحة ايران (65٪) تدخل ضمن المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية([4])، وقد انعكس ذلك على مواردها المائية، حيث لاتملك ايران نهراً كبيراً كنهر النيل او دجلة او الفرات. كما ادى ذلك الى وجود مساحات واسعة من الصحارى في وسط هضبة ايران كصحراء لوت وصحراء كوير.

والخلاصة يمكن القول بأن هذه الخصائص العامة لجغرافية ايران الطبيعية قد انعكست على جغرافية ايران السياسية وطبعتها بطابعها الى حد كبير منذ اقدم العصور وحتى الآن.

وباستثناء خصائصها المناخية التي تنطوي على عوامل ضعف بارزة في جغرافيتها السياسية فان مقومات جغرافية ايران الطبيعية تشكل عوامل قوة واضحة في جغرافيتها السياسية.

اما فيما يتعلق بمقومات جغرافيتها البشرية فان التنوع القومي والديني والمذهبي بقي يشكل تحدياً واضحاً لأمن ايران القومي، ونظراً لأن الكورد يشكلون جزءاً هاماً من التركيب الأثني والمذهبي لايران لذلك فان استعراض الخطوط العامة لهذا التنوع القومي والمذهبي لايران سيكون امراً في غاية الأهمية للتعرف على مدى خطورة التحدي الذي تشكله المجموعة القومية الكوردية لأمن ايران القومي.

([1]) Samuel Van Valkenburg, op. cit. p.61.

([2]) مريم عزيز فتاح، العناصر الجغرافية واثرها على الوزن الدولي لايران، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الآداب، جامعة صلاح الدين في اربيل، 2003، ص78.

([3]) فرج الله محمودي، ناصر عظيمي، منبع پيشين ص17 – 19.

([4]) Lucile Carlson, op. cit. p. 434.

التنوع القومي والديني والمذهبي لسكان ايران وخطورته على امن ايران القومي:

المسائل الأثنوگرافية المرتبطة بالدين واللغة لسكان دولة ما، هي في اغلب الأحيان مسائل حبلى بالمشكلات والتعقيدات الجيوبوليتيكية. وعنصر اللغة كثيراً مايكون اكثر فعالية كعامل توحيد للسكان في اية دولة او كعامل تقسيم او تشتيتٍ لهم. كما ان الدين في الوقت الحاضر يلعب دوراً فعالاً في هذا الاتجاه. وكلا العنصرين معاً اي اللغة والدين يؤثران كثيراً على مدى التماسك الاجتماعي للسكان في اي دولة.([1])

ان خلق نسيج سكاني متجانس ومتماسك داخل الدولة الواحدة يبقى امراً صعباً اذا كان سكان هذه الدولة منحدرين من اصولٍ وقوميات واعراق متباينة، او اذا كانوا يدينون بأديان ومذاهب مختلفة، ولايتكلمون لغةً واحدة.

والواقع قلما نجد دولةً تتكون من قومية واحدة ويتكلم سكانها بلغةً واحدة، او يدينون بدين واحد او مذهب بعينه. ولكن ذلك لايعني بالضرورة ان كل دولةٍ متعددة القوميات والأديان هي في النهاية دولة فاقدة للتماسك الاجتماعي وتعيش في حالةٍ من الاضطراب والفوضى السياسية. فدولة صغيرة كسويسرا ينحدر سكانها من اثنيات مختلفة ويتكلمون لغات متباينة، كالألمانية والفرنسية والايطالية، اضافة الى اقليات اخرى ومع ذلك تعد سويسرا مثالاً بارزاً للاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي والرفاه الاقتصادي.

ونظراً لأن هذا البحث يتناول جانباً من التحديات التي تواجه امن ايران القومي، فانه من الضروري ان نشير الى مانقصد به من الأمن القومي بايجاز شديد. فالأمن القومي في ابسط تعاريفه هو تحكم الدولة في كل المتطلبات الضرورية للابقاء على وجودها وذلك من خلال استخدام كل الامكانات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والدبلوماسية([2])، ولدرء اي هجوم او اي خطر (خارجي او داخلي) قد يهدد وجود الدولة المعنية.([3]) او يسبب ضياع الدولة لجزء من سكان او اراضيها او شئ من مواردها([4]).

ان الحركات المسلحة التي قامت بها قوميات الأطراف وفي مقدمتها المجموعة الكوردية في القرن الماضي كانت في بعض المراحل تهدد وحدة ايران وتشكل خطراً جدياً على بقائها ووجودها، وذلك ماكان يصيب امنها القومي في الصميم وفقاً للتعريف اعلاه. وليس هناك مايضمن عدم تعرض ايران لمثل هذه الأخطار في المستقبل، وذلك مايشكل المحور الأساسي لهذا البحث.

خصائص التركيب القومي والمذهبي لايران

تعد ايران من اكثر دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا تنوعاً في تركيبها القومي وتعدد لغات سكانها، فالمتكلمون باللغة الفارسية يشكلون حوالي نصف السكان في ايران (50٪) ويسكن معظم هؤلاء في مدن ايران الرئيسية والمناطق المركزية لهضبة ايران. وهم يشغلون اعلى المناصب الرسمية للدولة كما يتولون اعلى المراتب في سلم المسؤوليات المذهبية.([5])

وطوال ما يقارب 2500 سنة فان المجموعة الفارسية كانت اكثر المجموعات الأثنية انتفاعاً من السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة المركزية. ولايزال يلاحظ بأن المحافظات التي تسكنها المجموعة الفارسية تحظى بنصيب وافر من برامج الدولة الانمائية والخدمية.([6])

([1]) Lucile Carlson, op. cit. p. 44.

([2]) http://en.wikipedia.org/wiki/National.security.

([3]) http://encarta.msn.com/encyclopedia/security htm.

([4]) د. محمد علي بصيري، تحولات مفهوم امنيت ملي، مجله اطلاعات سياسي اقتصادي، شماره 164 تهران 1380، ص ا67.

([5]) آلاسداير درايسدل وجيرالدبليك، جغرافياي سياسي خاورميانه وشمال افريقا، ترجمة درة مير حيدر، دفتر مطالعات سياسي وبين المللي، تهران، 1374، ص203.

([6]) Hussein D.Hussan, CRS Report for Congress. Iran: Ethnic and Religious Minorites, May, 2007, p. 7.

الخارطة رقم -3 -
تركيـــب ايـران القومـي

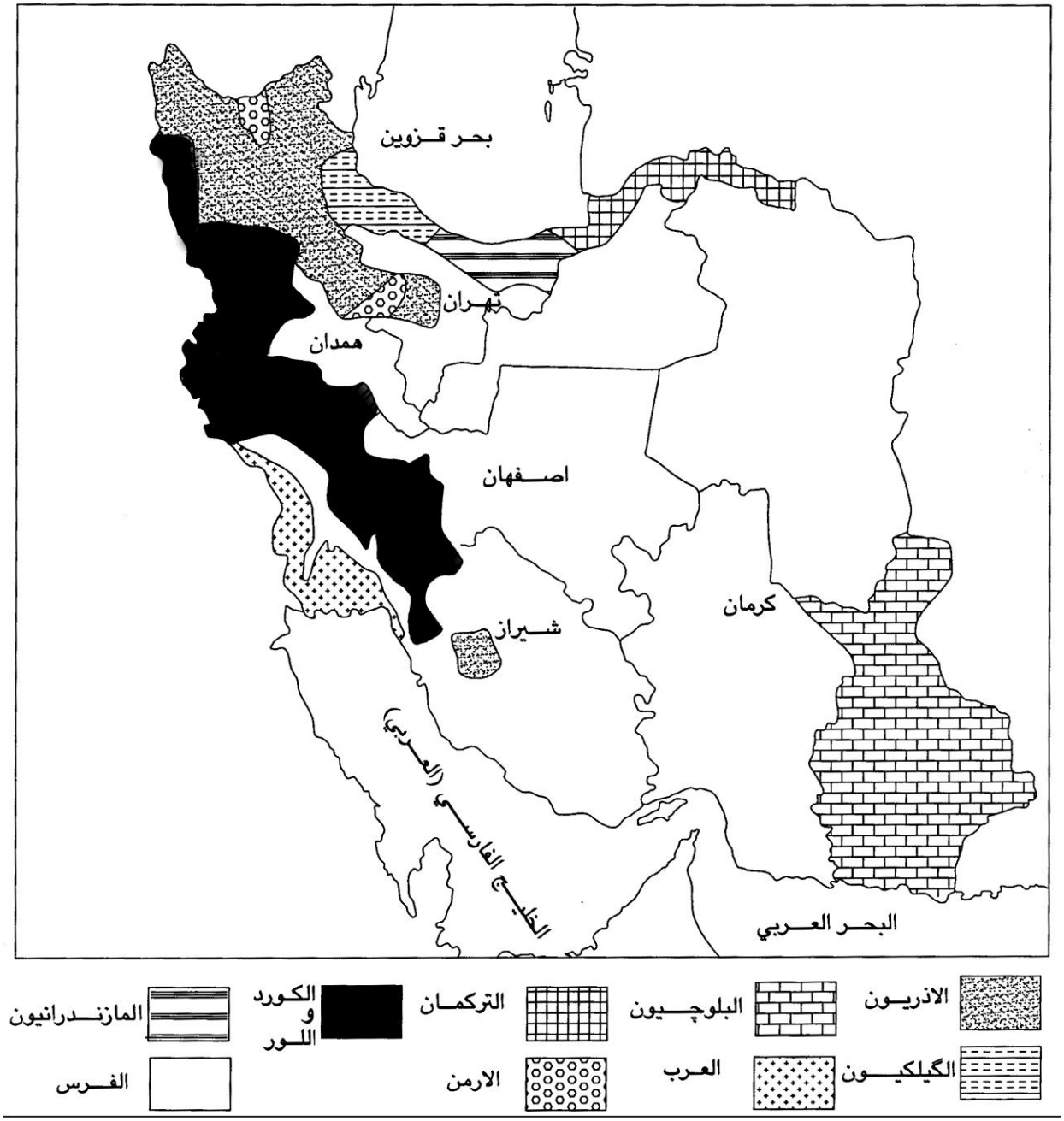

الخارطة من تنظيم الباحث اعتماداً على المصادر التالية:

المصادر :1- جواد صـــفى نـژاد ، عشـــاير مركزي ايـران ، انتشـــارات امير كبـــير ، تهـران ،1380 ، ص104 .

2 – محمد رضا حافظ نيـا ، جغرافيـــاي سياســـي ايـران ، تهـران ، 1381 ، ص153 .

اما النصف الباقي من السكان فانهم ينتمون الى عدد من القوميات ذات الاصول المختلفة. وعلى الرغم من انهم يدينون بالاسلام ولكنهم يتبعون مذاهب مختلفة. ويتوزع هذا النصف من السكان على الهوامش والحافات الخارجية لهضبة ايران وكأنها جدار من القوميات غير الفارسية اقيم لحماية المجموعة الفارسية التي تتركز في المناطق المركزية من هذه الهضبة.

وتأسيساً على هذه الحقيقة يمكن القول بأن ايران من حيث التوزيع الجغرافي للقوميات والمذاهب تنقسم الى قسمين رئيسيين وهما المركز والأطراف. فالقسم الأول اي المركز فيشمل على الأجزاء المركزية من الهضبة ومعظم سكانها من مجموعة اثنية واحدة وهي الفارسية، والقسم الثاني وهو الأطراف فتسكنه عدة مجموعات اثنية اهمها الآذريون والكورد والعرب والبلوچ والتركمان والگيلكيون (انظر الخارطة رقم 3). وبذلك يختلف المركز الذي يسوده التجانس عن الأطراف التي تظهر على شكل نطاق غير متجانس اثنياً وهو اشبه مايكون بنطاق من الفسيساء مختلف الألوان والأعراق والمذاهب واللغات والثقافات. ان التباينات الموجودة بين هذه الوحدات القومية لاتسمح بحدوث عمليات الاندماج فيما بينها بصورة مناسبةولردم الهوة الثقافية والحضارية الموجودة بين قوميات الأطراف والمركز من جهة اخرى، وتبقى اللغة الفارسية وثقافتها هي عامل التفاهم الاكثر شيوعاً بينها.

ان هذا النمط من التوزيع الجغرافي للقوميات ينطوي على خطورة استثنائية يمكن ان تشكل تحديات جدية لأمن ايران القومي، وتكمن خطورة هذا النمط من التوزيع الجغرافي للسكان في عدة جوانب اهمها:

1- ان توزيع القوميات على الأطراف وبعيداً عن المركز تضعف من قبضة المركز على الأطراف بسبب بعد المسافة، التي قد تصل في بعض الحالات كما في حالة بلوجستان عن طهران المركز مثلاً الى اكثر من 1500 كيلومتراً. والأسوء من ذلك فان اجزاءاً واسعة من هذه المسافة، كما في حالة بلوجستان، تشغلها صحارى مترامية كصحراء لوت التي يصعب اختراقها. الأمر الذي ترتب عليه ضعف واضح في قدرة المركز على التحكم في الأطراف كما ينبغي. ان هذا الارتخاء في قبضة المركز يدفع بسكان الأطراف دوماً الى البحث عن كل مايضمن لهم الانفلات من هذه القبضة، وهذا مايفسر لنا حدوث انتفاضات مسلحة واعمال عنف واسعة كان البعض منها ينتهي الى اقامة نوعٍ من الادارة الذاتية او حكومة اقليمية في مناطق الأطراف المختلفة طوال تأريخ ايران المعاصر كما سيتضح ذلك في الصفحات القادمة.

2- ان مما يزيد من خطورة هذه الظاهرة التي يسميها دارسو الجغرافية السياسية بالابتعاد عن المركز، هو ان كل القوميات الموجودة في الأطراف لها امتداداتها القومية عبر الحدود، وغالباً ماتشكل هذه الامتدادات مصدر الهام ثقافي وتلعب دور القدوة السياسية لذلك الجزء من القومية المعينة التي لها امتداداتها الاثنية خارج حدود ايران، كما في حالة الكورد حالياً، ذلك لأن الامتدادات الاثنية هذه غالبًا ماتمثل الأصل والاثنية الأم لكونها اكبر حجماً. وتنطبق هذ الحالة على التركمان والآذريين والعرب البلوچ.

3- ايران كاحدى الدول النامية من مجموعة دول العالم الثالث هي دولة محدودة الموارد والثروات والخدمات، وهي لاتزال في اولى مراحل نموها التكنولوجي، ولاتمتلك اجهزة تخطيط كفوءة، لذلك فان مشاريع التنمية والتطوير والتصنيع، الى جانب مشاريع الخدمات الحضرية والريفية، لاتوزع بصورة عادلة بين المركز والأطراف، وتكون النتيجة استحواذ المركز اي مدينة طهران والمدن الأخرى التي تقع في اواسط هضبة ايران، على الجزء الأكبر من هذه الموارد والثروات ومشاريع التنمية والتصنيع، اما الأطراف فلاتحصل الا على النزر اليسير من هذه الموارد والثروات والخدمات ومشاريع التنمية، وهذا مايشكل دافعاً من دوافع تمرد سكان الأطراف المستمر على سلطة المركز.

4- من المخاطر الأخرى التي يشكلها هذا النمط من التوزيع الجغرافي للقوميات على امن ايران القومي، هي ان تركز القوميات غير الفارسية على شكل نطاق من الأراضي تحيط بهضبة ايران، ووجود امتدادات لهذه القوميات عبر الحدود، قد اديا الى بروز اختلافات حدودية مع معظم دول الجوار، وهي اختلافات تعود الى عوامل تأريخية وسياسية معقدة

ان هذه المخاطر الكامنة في التنوع القومي والمذهبي لسكان ايران تحول قوميات الأطراف الى قنبلة موقوتة يمكن ان تنفجر في اي ظرف وتهدد امن ايران القومي بشكل او آخر. ذلك لأن الأمن القومي لأية دولة هو موضوع ذو حساسية مفرطة يتأثر بمجموعة كبيرة من العوامل الداخلية والخارجية، وهذا مايتضمنه بعض التعاريف الخاصة بالأمن القومي والتي تؤكد على ان الأمن القومي هو في اساسه مبني على حماية كيان الدولة من اي خطر خارجي او داخلي يهدد وجوده.[1]

الخصائص المشتركة لقوميات الاطراف:-

عموماً فان القوميات غير الفارسية التي تستقر على طول اطراف هضبة ايران تتصف فيما بينها بمجموعة من الخصائص المشتركة ومن اهمها:

1- ان هذه القوميات تجد في اوقات الأزمات السياسية والاقتصادية المعقدة التي مرت بها ايران افضل فرصة مناسبة للاعلان عن تمردها على سلطة المركز، ولتحقيق امانيها القومية. ومن هذه الفرص المناسبة، حالات اندلاع الحروب ولاسيما الحربين العالميتين الأولى والثانية.[2] وهذا ماحدث للكورد والآذريين والگيلكيين بوجه خاص، ومن جهة اخرى فان انهيار النظام الشاه عام 1979 وما اعقبه من اضطرابات سياسية واسعة النطاق، قد اتاح فرصة مناسبة لبعض هذه القوميات لكي تعلن عصياناً مسلحاً ضد السلطة المركزية، ويصح ذلك بالنسبة للكورد والتركمان والبلوچ.

2- باستثناء الآذريين ومعظم المجموعة العربية، فان الكورد في معظمهم والبلوچ والتركمان هم على المذهب السني، وهذا مايشكل عاملاً اضافياً من عوامل السخط وعدم الرضا من سلطة المركز، ذلك لأن الكثير من اجراءات وممارسات السلطة المركزية يغلب عليها طابع مذهبي يمكن ان تفسر من قبل هذه القوميات على انها نوع من التمييز المذهبي.

وتأتي المادة 12 والمادة 115 من دستور ايران الدائم كدليل رسمي يجسد هذا التمييز المذهبي. فالمادة 12 تنص: "على ان المذهب الجعفري الأثني عشري هو المذهب الرسمي للدولة وان هذه المادة تبقى الى الأبد غير قابلة للتغيير". اما المادة 115 فتنص على ان رئيس الجمهورية يجب ان يكون على هذا المذهب. (راجع نص المادتين باللغة الفارسية في الملحق رقم 1). وهذا يعني عملياً بأن سنياً كوردياً او بلوچياً او تركمانياً لايحق له ان يترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية وان توفرت فيه جميع الشروط والكفاءات المطلوبة والتي ينص الدستور على توفرها فيمن يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية الايرانية.

3- بالكاد يناط منصب رفيع الى شخص ينتمي الى احدى هذه القوميات، ان لم نقل بالمطلق. والحالات النادرة التي يناط فيها منصب رفيع لشخص غير فارسي وغير شيعي، هي حالات استثنائية ولايمكن القياس عليها. فلايوجد ضمن مجلس الوزراء او قادة الجيش او رؤوساء الوحدات الادارية او المدراء العامين او اجهزة السلطة القضائية وغيرها من المناصب الحساسة، مسؤول غير شيعي او غير فارسي، الا نادراً.

4- لايحق لأي من قوميات الأطراف ان تقوم باستخدام لغتها كلغةٍ للدراسة ولتعليم ابنائها، كما لايحق لهم دراسة لغتهم كلغة ثانية بعد الفارسية. كما لايحق لهم دراسة آدابهم او تأريخهم الخاص بهم حتى باللغة الفارسية(انظر المادة 15 من الملحق 1).

([1]) علي الدين هلال، الأمن والصراع الستراتيجي في منطقة البحر الأحمر، مجلة المستقبل العربي، عدد 9، 1979، ص88.

([2]) محمد رضا حافظ نيا، همان منبع قبل، ص182 – 183.

5- تعاني جميع مناطق الأطراف من حرمان اقتصادي واجتماعي وثقافي وتعليمي واضح، مقارنةً بمناطق المركز. ويعزى هذا الحرمان الى اسباب عديدة منها مامر ذكره ومنها ماسيتناوله البحث في السطور القادمة. ان هذا الحرمان المركب يفسر لنا جانباً هاماً من المحاولات التي تبذلها قوميات الأطراف للبحث عن اي فرصة سانحة يتمكنون من خلالها التخلص من سلطات المركز، او التخفيف من سطوتها.

القومية الكوردية ومكانتها في خارطة ايران السياسية:

لكي تكون لنا صورة واضحة المعالم عن المجموعة الكوردية التي تمثل احدى اهم المجموعات الاثنية في تركيب ايران البشري والسكاني، لابد لنا من التعرف على خصائص جغرافية كوردستان الشرقية الطبيعية والبشرية والتي تشكل المقومات الضرورية التي تبنى عليها الاستنتاجات الجغرافية السياسية التي تميز هذه المجموعة الاثنية عن بقية قوميات الأطراف في ايران، وعن طريق التعرف على هذه الخصائص الجغرافية يمكن التعرف على مدى خطورة التحدي الذي تمثله هذه المجموعة لأمن ايران القومي في الوقت الحاضر وفي المستقبل المنظور، والذي هو محور هذا البحث.

وفي كل الأحوال يبقى ذكر الخلفية السياسية لتأريخ الكورد في كوردستان الشرقية ولاسيما منذ الحرب العالمية الأولى، يبقى امراً ضرورياً، ذلك لوجود ارتباطٍ واضح بين الأحداث السياسية التي مرت بها كوردستان الشرقية في القرن الماضي وبين جغرافيتها السياسية.

الكورد:

يعتبر الكورد واحداً من اقدم الشعوب الهندو اوربية Indo – European التي استقرت في المناطق الغربية والشمالية الغربية من هضبة ايران وعلى طول معظم امتدادات جبال زاگروس. ولأن هذا البحث يعتبر اللور جزءاً اصيلاً واساسياً من الكورد –على العكس من بعض الدراسات التي تفصلهم عن الكورد–، عليه يمكن القول بأن الكورد (ومعهم اللور) في ايران يتركز تواجدهم في محافظات كرمانشاه وكوردستان وايلام ولورستان ومناطق واسعة من محافظتي آذربيجان الغربية وهمدان.[1] وجميع هذه المناطق التي يسكنها الكورد حالياً هي التي تعرف بكوردستان الشرقية. وتبقى هناك مناطق واسعة من شمال خراسان يسكنها الكورد منذ ايام شاه عباس الصفوى[2]. اضافة الى وجود جاليات كوردية كبيرة ي محافظات گيلان ومازندران وطهران، وحسب بعض التقديرات فان عدد الكورد الذين يسكنون مدينة طهران وحدها يزيد عن مليون نسمة.

اما فيما يتعلق بعدد سكان الكورد في ايران، فلاتتوفر ارقام رسمية بشأنها ذلك لأن السلطة المركزية في ايران ومنذ ايام رضا الشاه وحتى الآن تحجم عن اجراء احصائيات مبنية على التركيب القومي (الاثني) لسكان ايران.

لذلك فان الأرقام والاحصائيات التي تخص عدد الكورد (بمافيهم اللور) في ايران تبقى ارقاماً غير دقيقة لأنها مبنية على التقديرات ومستمدة من ارقام سكان كل محافظة بصرف النظر عن انتمائهم القومي.

وتتخذ هذه الدراسة من تقديرات الباحث الكوردي الايراني ميهرداد ايزدي كأساس لعدد سكان الكورد لكون تقديراته اكثر قرباً من الواقع من غيرها، ولأن بحوث هذا الباحث ودراساته عن الكورد تتصف بدرجة عالية من الموضوعية والرصانة والأمانة العلمية.

([1]) عبدالرحمن قاسملو، كوردستان وكورد، وەرگيرانى عبدالله حسن زاده، بنكەى پيشەوا، 1973، ل28 – 29.

[2] محمد حسين پاپلى يزدى، كوچ نشينى در شمال خراسان، ترجمه: اصغر كريمى، انتشارات قدس رضوى، مشهد، 1371، ص76.

فطبقاً لتقديرات هذا الباحث فان العدد الاجمالي للكورد عام 1990 كان حوالي 6,6 مليون نسمة، فبذلك كان الكورد يشكلون حوالي 12,4٪ من المجموع الكلي للسكان في ايران البالغ 56,6 مليون نسمة. وطبقاً لهذه التقديرات فان عدد الكورد قد ارتفع عام 2000 الى حوالي 9,0 ملايين نسمة، اي انهم كانوا يشكلون حوالي 12,6٪ من المجموع الكلي لسكان ايران الذي قدرهم الباحث عام 2000 بحوالي 73,9 مليون نسمة. وحسب نفس التقديرات فان من المتوقع ان يرتفع العدد الاجمالي للكورد في ايران الى 16,2 مليون نسمة عام 2020، وهذا مايشكل 12٪ من المجموع الكلي لسكان ايران الذي يتوقع ان يبلغ الى 130,6 مليون نسمة وفقاً لنفس التقديرات.[1]

اما مصادر الوزارة الخارجية الأمريكية فتقدر العدد الاجمالي للكورد في ايران بما يتراوح بين 6 – 8 مليون نسمة اي مايمثل حوالي 11٪ – 16٪ من مجموع سكان ايران. وترجع هذه المصادر سبب هذا التباين في تقديرات عدد سكان الكورد الى ان البعض من الباحثين يعتبرون اللور والبختياريين جزءاً من الكورد بينما البعض الآخر لايحسبون هؤلاء من الكورد.[2]

ومن بين التقديرات الأخرى لحجم سكان الكورد في ايران، والتي يفترض فيها ان تكون على جانب كبير من المصداقية، يمكن الاشارة الى تقرير اعده باحثون امريكيون خصيصاً للكونگريس ولجانه المختصة بالشؤون الخارجية، فقد قدر هذا التقرير نسبة الكورد بحوالي 7٪ من سكان ايران. وقد ميز التقرير اللور عن الكورد وقدر نسبة اللور بحوالي 2٪ من المجموع الكلي لسكان ايران، اي ان نسبة السكان الكورد واللور مجتمعة[3] تصل الى 9٪ من المجموع الكلي لسكان ايران. ونسبة الكورد وفقاً للتقرير المقدم الى الكونگريس هي اقل من نسبة الكورد وفقاً لتقديرات ميهرداد ايزدي. كما ان هذين التقديرين يختلفان عن تقديرات موسوعة (Wikipedia) المعروفة والواردة في الجدول رقم 1. (انظر هذا الجدول).

مساحة كوردستان ايران:

ان تقدير مساحة كوردستان (الشرقية) شأنه شأن تقدير عدد سكانها هو امر صعب للغاية لأسباب عديدة منها وجود تداخل واضح في توزيع القوميات المختلفة على ارض الواقع. واذا مااخذنا بنظر الاعتبار ان غالبية سكان محافظات كوردستان وكرمانشاه وايلام ولورستان وآذربيجان الغربية هم من الكورد (بمافيهم اللور ايضاً) فان مجموع مساحة هذه المحافظات تصل الى حوالي 139,000 كم^2.[4] (راجع الجدول رقم 1). اما مصادر وزارة الخارجية الأمريكية فتقدر مساحة كوردستان الشرقية بحوالي 124,900 كم^2، اي مايمثل حوالي 7,5٪ من مساحة ايران الكلية.[5]

وحتى اذا مااخذنا بنظر الاعتبار كل الاعتراضات التي تثار حول ادخال جميع اراضي لورستان وايلام وآذربيجان الغربية، ضمن كوردستان الشرقية، فان مجموع مساحة محافظتي كوردستان وكرمانشاه الكورديتين تصل الى 53,000 كم^2[6]، اي اكبر من مساحة لبنان بخمسة اضعاف. وفي كل الأحوال فان المناطق التي تسكنها اغلبية كوردية في ايران تتوفر فيها المستلزمات الجيوبوليتيكية المبنية على اسس جغرافيتها الطبيعية، لاقامة اي شكل من اشكال الكيان السياسي بما في ذلك اقامة دولة كوردية مستقلة.

---

(1) Mehrdad R.Izady, Concise Handbook ((The Kurds)) Washington D.C. 1992, P. 119.

(2) اعضاء اللجنة الاستشارية في وزارة الخارجية الأمريكية، دراسة حول امريكا والغرب والقضية الكوردية في العراق وتركيا وايران (بدون تأريخ) ص48.

(3) Hussain D.Hassan, op. cit. p. 4.

(4) www.wikipedia encyclopedia, iran.

(5) اعضاء اللجنة الاستشارية في وزارة الخارجية، المصدر السابق، ص47.

(6) مؤسسة جغرافيايى و كارتوگرافى، همان منبع پيشين، ص149، 160.

والجدول رقم 1 يوضح مساحة المحافظات ذات الأغلبية الكوردية الساحقة، اي محافظتي كوردستان وكرمانشاه اضافة الى مساحة تلك المحافظات التي يشكل الكورد جزءاً اساسياً من سكانها وهي آذربيجان الغربية وايلام[1]، ولورستان، مع تقديرات عدد سكانها لعام 2005.

الجدول رقم 1 مساحة المحافظات ذات الأغلبية الكوردية وعدد سكانها حسب تقديرات عام 2005

	المحافظة	مركزها	مساحتها بالكيلومترات	عدد سكانها	الملاحظات
1	كرمانشاه	كرمانشاه	24,998	1,938,060	باستثناء محافظة آذربيجان الغربية التي تسكنها اغلبية آذرية فان الكورد (ومعهم اللور) يشكلون غالبية سكان بقية المحافظات في هذا الجدول
2	ايلام	ايلام	20,133	545,093	
3	لورستان	خرم آباد	28,294	1,758,628	
4	كوردستان	سنندج	29,137	1,574,118	
5	آذربيجان الغربية	اروميه	37,437	2,949,462	
	المجموع	–	139,999	8,765,361	

نظم الجدول اعتماداً على: www.wikipedia

اذا ماراعينا الأرقام الواردة في الجدول اعلاه والتي لاتمثل عدد الكورد بصورة دقيقة لأسباب منها ان هذه الأرقام لاتتضمن عدد الكورد في المحافظات التي لاتشكل الكورد اغلبية سكانها، كما لاتتضمن عدد الكورد في شمال خراسان[*]، كما لاتتضمن عدد الكورد في طهران وغيرها من المدن الأخرى، فانه يمكن القول بأن المجموع الكلي لعدد سكان الكورد في ايران لاتقل عن 8 ملايين نسمة بأي حال من الأحوال.

ومهما يكن من امر هذه الاختلافات في تقدير عدد الكورد ومساحة مواطنهم فان هذين العنصرين من عناصر الدولة المستقلة، اي المساحة وعدد السكان، يجعلان الكورد في ايران كاحدى قوميات الأطراف مؤهلة لكي يمارس حقه في تقرير مصيره. ومن هنا يمكن اعتبار هذه المجموعة القومية كاحدى اهم مجموعات الأطراف التي يمكن ان تشكل اخطاراً جدية تهدد امن ايران القومي في المستقبل المنظور.

ان استقراءاً موضوعياً لتأريخ ايران المعاصر يعزز هذا الاستنتاج الذي ذهبنا اليه. فقد لعب الكورد دوراً متميزاً في مقدرات ايران السياسية في اوقات الأزمات والأوضاع الاستثنائية التي تعرضت لها ايران بعد الحرب العالمية الأولى والثانية وبعد انهيار نظام الشاه عام 1979، وهي الأوضاع التي حددت مصير ايران السياسي.

فبعد الحرب العالمية الأولى، قاد اسماعيل آغا سمكو حركة كوردية تحررية مسلحة للانفلات من قبضة المركز السياسية.[2] ومنذ عام 1942 اصبحت القسم الشمالي من كوردستان الايرانية واقعة تحت النفوذ السوفيتي (راجع الخارطة رقم 2).

([1]) محمد رضا حافظ نيا، همان منبع قبل، ص164.

([*]) وفقاً للتقديرات التي تعود الى اوائل القرن الماضي فان عدد البدوالرحل من الكورد في شمال خراسان قد بلغت اكثر من 43 الف نسمة، بناءاً عليه فام المجموع الكلي للكورد في محافظة (خراسان شمالي) يجب ان تبلغ الآن عدة مئات من الألوف. للمزيد من المعلومات عن الكورد في هذه المحافظة راجع: محمد حسين پاپلى يزدى، كوچ نشين درشمال خراسان، نامه دكتوراه، دانشگاه سوربون – پاريس، ترجمة، اصغر كريمى، 1371، مشهد، ص85.

([2]) Hassan Arfa, The Kurds, An Historical Political study, London, 1966, p. 48.

ان خروج معظم مناطق كوردستان ايران عن السلطة المركزية قد فتح المجال امام الكورد في منطقة مهاباد ومايجاورها من محافظتي كوردستان وآذربيجان الغربية لأن يعلنوا عن اقامة حكومة كوردية تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي

الخارطة رقم 4 - الحدود التقريبية لجمهورية مهاباد الكوردية 1946

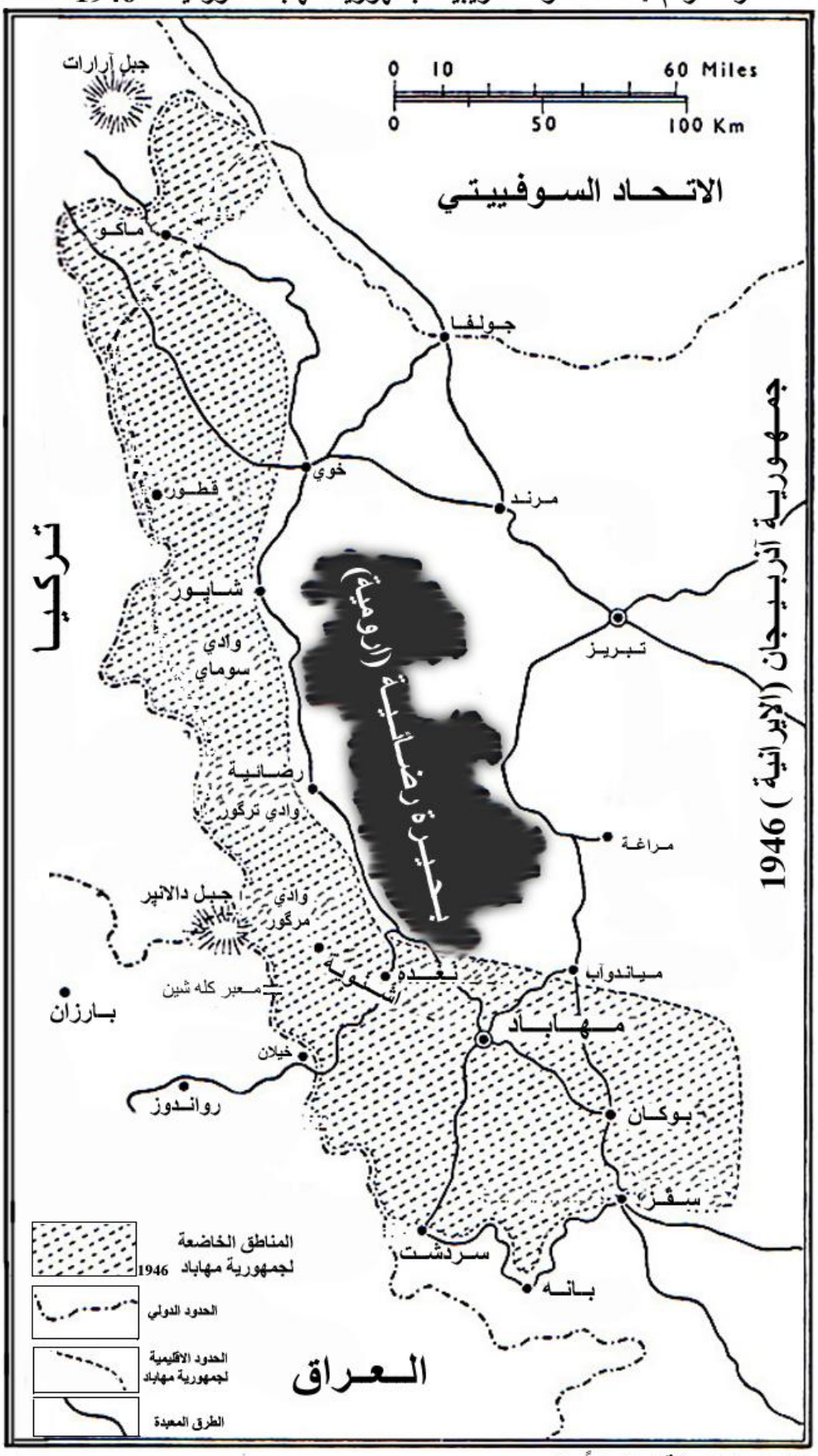

نظمت الخارطة اعتماداً على:

1 - William Eagleton Jr.The Kurdish Repoblic of 1946, Oxford University press, London, 1963, P.127.

كخطوة اولى على طريق الاستقلال الناجز. وشملت هذه الدولة المحلية على الجزء الأكبر من محافظة آذربيجان الغربية، وقد امتدت هذه الدولة من مدينة "بانه" جنوباً وحتى منطقة جبال آرارات شمالاً. (راجع الخارطة رقم 4).[1]

وفي 22 كانون الثاني (يناير) 1946 اعلن القاضي محمد في ساحة چوار چرا في مهاباد عن قيام جمهورية كوردستان.[2] ولكن انسحاب القوات السوفيتية من ايران قد ادى الى وضع نهاية سريعة لهذه التجربة الكوردية. وبعد محاكمة صورية حكمت محكمة عسكرية على القاضي محمد واخيه صدر قاضي وابن عمهما سيف قاضي بالاعدام شنقاً بتهمة الخيانة ونفذ الحكم في 31 آذار 1947.[3]

ان هذه التجربة رغم قصرها ونهايتها المأساوية، ولكنها كانت بالغة الأثر في نفوس الكورد، وقد بقيت ذكراها ماثلة في اذهان الكورد. وعلى الرغم من انها كانت تجربة فجة ولم تكن تملك من اسباب البقاء الا القليل، ولكنها كانت تجربة فريدة من نوعها سياسياً وعكست رغبة الكورد الجامحة كاحدى قوميات الأطراف التي ظلت تنتهز الفرص المناسبة للانفلات من قبضة المركز

لذلك نجد الكورد في ايران وعلى الرغم ممايملكون من علاقات تأريخية وحضارية واثنية ولغوية راسخة مع المجموعة الفارسية التي تملك مقاليد الحكم في ايران، الا ان ولاءها القومي الى الكورد في تركيا والعراق اقوى واوسع من ولائها الى المجموعة الفارسية (مجموعة المركز) بسبب انسجامها المذهبي مع الكورد خارج حدود ايران وتباينها المذهبي مع مجموعة المركز.[4] مما يعكس نضج الوعي القومي لدى الكورد في ايران الى مستوى مطلوب.

ويتجلى ذلك في مدى مساهمة الكورد في ايران في كل الحركات التحررية التي خاضها الكورد في كوردستان الجنوبية ليست فقط خلال سنوات 1961 – 1975[5]، بل ومنذ ثورة الشيخ محمود عام 1920.[*]

وتنامي الوعي القومي بصورة مطردة لدى الكورد في ايران لايشكل عامل التضاد الوحيد بين الكورد كاحدى قوميات الأطراف وبين المركز، بل ان عامل التباين المذهبي يعد هو الآخر احدى مكونات هذا التضاد.

التباين المذهبي وأثره في طبيعة العلاقة بين المجموعة الكوردية والمركز:

الاختلاف الديني والمذهبي لايزال يشكل سبباً من اسباب التضاد والتناقض بين الدول من جهة وبين قوميات واقليات الدولة الواحدة وسلطتها المركزية من جهة اخرى.

وبالنسبة لهذه المجموعة بالذات يلاحظ بأن جزءاً منها يتبع المذهب السني والجزء الآخر منها يتبع المذهب الشيعي. وهناك نوع من التوزيع الجغرافي للانتماء المذهب لهذه المجموعة. فالكورد في محافظتي كوردستان وآذربيجان الغربية وبعض المناطق من محافظة كرمانشاه، هم سنيو المذهب، اما الكورد في بقية محافظات ايران الأخرى فهم شيعيو المذهب.

([1]) William Eagleton Jr. The Kurdish Republic of 1946. Oxford University press. London, New York, 1963, p. 127.

([2]) William Eagleton Jr.op. cit. p. 61.

([3]) Hassan Arfa, op. cit. p. 100.

([4])محمد رضا حافظ نيا، همان منبع پيشين، ص165.

([5])ياسين سەردەشتى، كوردستانى ئێران، لێكۆڵينەوەيەكى مێژوويى لەجوڵانەوەى رزگاريخوازى نەتەوەيى گەلى كورد، (1939 – 1979). سلێمانى 2003. ل313 – 315.

([*]) للمزيد من المعلومات عن مساهمة الكورد من كوردستان الشرقية في حركة الشيخ محمود 1918 – 1924 يمكن الرجوع الى

A– گيروترودبيل: فصول من تأريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر خياط دار الكشاف، بيروت، 1949. وانظر كذلك:

B- Dr.G.M.Lees, Two years in southern Kurdistan, J.C.A.S. vol. xv. 1928.

والذي يلاحظ ان التباين المذهبي بين الكورد في ايران قد القى بظلاله على العلاقات السياسية بين هذه المجموعة القومية وبين المركز.

ففي الوقت الذي نجد فيه ذلك الجزء من المجموعة الكوردية التي تسكن محافظتي آذربيجان الغربية وكوردستان واقسامٍ من محافظة كرمانشاه ولاسيما تلك المحيطة بمدينة (پاوه) والمعروفة بمنطقة (اورامانات هورامان) وهم جميعاً سنيو المذهب، نجدهم على قدر اكبر من التنافر والتضاد مع المركز، ولكنهم بالمقابل على قدرٍ واضح من الانسجام والتناغم مع المجموعة الكوردية المجاورة لهم عبر الحدود في كوردستان الجنوبية والشمالية. وعلى العكس من هؤلاء نجد الكورد الساكنين في محافظات ايلام ولورستان ومعظم اقسام محافظة كرمانشاه وهم جميعاً شيعيو المذهب او من نحلة على اللهيه او مايعرفون ((بأهل الحق)) نجدهم اقل تنافراً وتضاداً مع المركز[1]، (المجموعة الفارسية الحاكمة).

ان اثر العامل المذهبي كان فعالاً في زج الكورد السنة في ايران الى المساهمة في تلك الحركات القومية التي كانت ترمي الى تضعيف سلطة المركز على الأطراف او الى انهاء تلك السلطة بالكامل، ولاسيما منذ انهيار نظام الشاه وقيام نظام جمهوري ثيوقراطي قائم على التعصب المذهبي. وبالمقابل فان الوعي القومي لايزال باهتاً وخجولاً بين الكورد الشيعة في المحافظات الكوردية ذات الأغلبية الشيعية.

ويعزى ذلك الى ان الكورد السنة في ايران يشعرون بنوعٍ من الاضطهاد المركب. فاذا كان الكورد في عهد الشاه لايعانون من مظاهر التمييز المذهبي المكشوف لأن النظام كان يروج لنظرية ((آريامهر)) القائم على الأثنية الآرية اي الأصول الهندو – اوربية المشتركة للفرس والكورد وبعض الأقليات الأخرى، لذلك كان الكورد يشكون فقط في التمييز القومي، اما الآن فان الكورد يعانون من كلا التمييزين القومي والمذهبي معاً. وكما اشير سابقاً فان التمييز المذهبي لايقتصر على بعض الممارسات والاجراءات التي تتضمن اشكالاً من الاجحاف بحق الكورد السنة في اقامة بعض الشعائر المذهبية، بل يتعداه الى توثيق التمييز رسمياً في الدستور الدائم كما ذُكر سابقاً.

بصورة عامة يمكن القول بأن اثر التمييز المذهبي كعامل من عوامل التحدي التي تدفع بالكورد كاحدى قوميات الأطراف لمواجهة سلطة المركز قد يظهر اما كعامل وحيد من عوامل المواجهة كما حدث ذلك في صيف 1995 عندما انتفضت المجموعة السنية الساكنة في مدينة كرمانشاه ذات الأغلبية الشيعية من الكورد اثر وفاة العالم الديني ((الملا محمد ربيعي)) في ظروف غامضة فسرها الكورد السنة على انها عملية قتل مقصودة دبرها اجهزة المخابرات التابعة للدولة[*]، ولأسباب مذهبية[2]، وهذا يعني ان العامل المذهبي يمارس اثره على الكورد في علاقتهم مع المركز ضمن مجموعة كبيرة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقومية المتداخلة والمتشابكة.

وهكذا نلاحظ خيطاً مشتركاً للعامل المذهبي يربط بين اولى محاولات الكورد المسلمة للانفلات من قبضة المركز بعد الحرب العالمية الأولى، والتي قادها سمايل آغا سمكو خلال سنوات (1921 – 1923) وفي المناطق الواقعة على سواحل بحيرة اروميه، وبين محاولات الكورد لاقامة اول جمهورية كوردية في مهاباد بعد الحرب العالمية الثانية 1946 – 1947.[3] كما ان هذا الخيط يربط بين هاتين المحاولتين وبين انتفاضة كوردستان المسلحة التي استمرت من ربيع 1979 الى صيف 1980 ، والتي كانت انتفاضة دموية وعنيفة وحولت المناطق الكوردية التي حدثت فيها الى واحدة من اكثر مناطق ايران

([1]) محمد رضا حافظ نيا، همان منبع پيشين، ص165.

([*]) كان الملا محمد ربيعي اماماً وخطيباً لاحدى المساجد السنية في مدينة كرمانشاه ذات الأغلبية الشيعية. وقد افصح عن انتقاداته على مسلسل تلفزيوني عن حياة علي بن ابي طالب واعتبر ربيعي بعض ماورد في المسلسل تحريفاً لسيرة علي بن ابي طالب، فاستدعي الى مديرية مخابرات كرمانشاه، وبعد عودته من المخابرات بساعة واحدة، عثر على ربيعي ميتاً في سيارته.

([2]) www.iranunited.com.

([3]) Hassan Arfa, op. cit. p. 53, 71.

تهديداً للنظام وشكلت تحدياً جدياً له. وكان حصول كوردستان على شكل من اشكال الاستقلال الذاتي من اولى اهداف تلك الانتفاضة.[1]

والخيط المشترك الذي يربط بين هذه المحاولات، اضافة الى وجود عوامل ودوافع اخرى منها قومية او اقتصادية او اجتماعية، هو ان المناطق التي جرت فيها هذه المحاولات هي مناطق كوردية ذات اغلبية سنية.

والواقع ان المناطق التي شاركت في الانتفاضة التي بدأت في ربيع 1979 اي في الأشهر الأولى من سقوط الشاه واعلان الجمهورية الاسلامية كانت انتفاضة كوردية سنية بالدرجة الأولى وان كانت اهدافها قومية، وكانت مدينة كامياران التابعة لمحافظة كوردستان هي المدينة الكوردية الشيعية الوحيدة التي شاركت في احداث هذه الانتفاضة. كما ان الكورد السنة في محافظة كوردستان والمناطق السنية في آذربيجان الغربية وكرمانشاه، قد امتنعوا عن المشاركة في عملية استفتاء عام اجريت للتصويت على النظام الجديد (الجمهورية الاسلامية) والتي جرت في ايران في ربيع 1979، وذلك على العكس من الكورد الشيعة الذي شاركوا في التصويت على ذلك النظام.[2] ممايشير الى ان العامل المذهبي كان عاملاً مؤثراً في جعل الكورد السنة في ايران يعارضون اقامة نظام جديد يقوم على اسس مذهبية.

كما ان عامل الطوبوگرافيا كان ولايزال متحكماً في التوزيع الجغرافي للمناطق التي تتحول بين فترةٍ واخرى الى مسرحٍ لعمليات المقاومة المسلحة التي يشنها الكورد ضد المركز، فمعظم هذه المناطق هي مناطق جبلية وعرة او شبه جبلية. وهذا يعني ان عامل المذهب لوحده لايفسر ظهور عمليات المقاومة المسلحة لدى الكورد السنة بين حين وآخر طوال ماينـاهز قرناً من الزمان. ان تمركز مجموعة (پژاك) المسلحة في سلسلة جبال قنديل حالياً والتي هي امتداد للجبال التي تحيط بمناطق بانه وسردشت، يأتي مصداقاً للحقائق التي مر ذكره، وهي ان الوعي القومي لدى الكورد السنة في ايران اوسع واعمق من الوعي القومي لدى الكورد الشيعة، وان الطوبوگرافيا الملائمة لحرب العصابات والتي هي غالباً ماكان الاسلوب المناسب والمفضل لدى الكورد للوقوف في وجه المركز، والمتمثلة في جبال زاگروس الوعرة، كانت هي الأخرى من بين العوامل التي مكنت الكورد (ولاسيما السنة منهم) من ان تتحدى هيمنة المركز باستمرار.

وتأسيساً على ماتقدم يمكن القول بأن عامل المذهب كان فعالاً في ثنى الكورد الشيعة في كرمانشاه ولورستان وايلام عن ابداء مقاومة مبكرة ضد النظام الجديد الذي تولى السلطة في المركز (طهران) بعد سقوط الشاه في شباط 1979. والخلاصة ان عامل المذهب كان له الأولوية على عامل الانتماء القومي لدى الكورد الشيعة في ايران عند اتخاذهم لموقف شامل ازاء النظام الجديد

بعض مظاهر التمييز المذهبي ضد الكورد:

بالرغم من ان الكورد الشيعة في ايران لايعانون من تمييز مذهبي لانسجامهم المذهبي مع المركز، ولكن ذلك لم يمنع المركز من الممارسات والسياسات التي تهمش الكورد كاحدى المجموعات الاثنية غير الفارسية التي تسكن الأطراف. فعلى سبيل المثال لاالحصر، يمكن الاشارة الى انه بعد مرور ثلاثة عقود على انهيار نظام الشاه وقيام النظام الجمهوري، فانه لم ينـاط الى اي كـوردي حتى وان كان شيعياً اي منصب رفيع في اجهزة الدولة الا فيما ندر.[*]

([1]) محمد رضا حافظ نيا، همان منبع قبل، ص168.

([2]) www.iranunited.com.

([*]) يعتبر تولي المهندس احمد زنگنه وهو كوردى من كرمانشاه لوزارة النفط لعدة سنوات وتولي رمضان زاده وهو كوردى وشيعي من قصبة قروه لمحافظة كوردستان من بين هذه الحالات الاستثنائية. كما عين الرئيس محمد خاتمي (وهو من الاصلاحيين المعتدلين) عدداً من الكورد السنة والشيعة كمستشارين له ولبعض وزرائه. وواضح ان المناصب في مثل هذه الأنظمة الشمولية فان وجود وزير او غيره من الكورد او غير الكورد لايمكن ان يغير شيئاً من النظام. (للمزيد عن هذا الموضوع يمكن الرجوع الى الموقع الألكتروني iranunited.com).

التحدي الكوردي الراهن للمركز:

ان سياسة الانفراج النسبي في العلاقات الدولية –السياسة الخارجية– التي انتهجتها السيد محمد خاتمي بعد انتخابه رئيساً للجمهورية في ربيع 1997، قد رافقتها سياسة انفتاح مشابهة على الصعيد الداخلي مع كل القوى والاتجاهات والمنظمات الكوردية وغير الكوردية التي تصنف ضمن القوى المحسوبة على المعارضة والتي لاتعمل على الاحاطة بالنظام.

عملياً فقد ترتب على سياسة الانفتاح هذه، زيادة ساعات البث التلفزيوني والاذاعي باللغة الكوردية، مع ارتفاع ملحوظ في عدد المطبوعات من الكتب والمجلات الشهرية والموسمية المختلفة باللغة الكوردية.(*)

ولأول مرة في تأريخ البرلمان الايراني "مجلس شورى" الذي مضى على وجوده قرن كامل(**)، ارتفع عدد النواب الكورد في المجلس الى 18 نائباً، وذلك في المرحلة الأولى من الدورة البرلمانية السادسة. وللمرة الأولى عين خاتمي عبدالله رمضان زاده، وهو كوردي وشيعي من مدينة "قروه" كمحافظ لمحافظة كوردستان وهو اول كوردي يتولى هذا المنصب.(1) كما ادخل خاتمي وزيرين من الكورد الشيعة الى مجلسه الوزاري وذلك في الدورة الثانية لرئاسته. كما عين عدداً من الكورد من السنة والشيعة كمستشارين له ولعدد من وزرائه. ولأول مرة في تأريخ الحركة البرلمانية في ايران شكل النواب الكورد من محافظتي كرمانشاه وكوردستان كتلة برلمانية قوية نسبياً مؤلفة من 40 نائباً(2)، برئاسة الشخصية الكوردية الوطنية المعروفة المهندس المرحوم بهاء الدين ادب.

ان مثل هذه المواقف والاجراءات والممارسات الديمقراطية التي اتخذها المركز حيال الكورد خلال دورتي خاتمي الرئاسية التي انتهت عام 2005 كانت قمينةً بتبديد اجواء التوتر والتنافر التي كانت سائدةً بين المركز وبين الكورد كاحدى قوى الأطراف. فاحجمت القوى والحركات الكوردية المحسوبة على المعارضة والتي يصفها الاعلام الرسمي بالقوى المضادة للثورة (ضد الانقلاب) عن القيام بأي نشاط يخل بالأمن العام. واشاعت هذه السياسة جواً من التفاؤل لدى الشارع الكوردي. غير ان هذه الأجواء لم تستمر طويلاً، فقد تبددت كل الآمال التي علقتها الكثير من الأوساط الشعبية الكوردية وبعض الأوساط السياسية على سياسة محمد خاتمي الاصلاحية والتي لعبت الأصوات الكوردية دوراً فعالاً ومشهوداً وبشكل غير مسبوق في فوزه في الحملة الانتخابية في كلتا الدورتين الرئاسيتين، تبددت هذه الآمال مع انتخاب الرئيس المتشدد محمود احمدي نژاد.

ان فوز احمدي نژاد برئاسة الجمهورية عام 2005 كان مدعاةً للقلق لدى الأوساط السياسية الكوردية ولدى رجل الشارع الكوردي على حدٍ سواء.

والواقع اذا كان عهد محمد خاتمي خطوة كبيرة الى الامام على جميع الأصعدة وفي مقدمتها طبيعة العلاقة بين المركز والأطراف ولاسيما بين المركز والكورد والتي هي اساس هذا البحث، فان برنامج احمدي نژاد مقارنة ببرنامج سلفه محمد خاتمي كان يمثل خطوات الى الوراء في كافة الميادين بما في ذلك طبيعة العلاقة بين المركز وقوميات الأطراف في مقدمتها بين المركز والكورد.

(*) ان وزارة "ارشاد وفرهنگى اسلامى" تتولى القيام بمثل هذه النشاطات الثقافية المقروءة منها والمرئية والمسموعة.

(**) افتتح البرلمان الايراني عام 1285 ه.ش الموافق ل 1906 الميلادي. للمزيد من المعلومات بهذا الشأن راجع: گروه تأريخ وبرنامه‌ريزى، تأريخ ايران دردوران معاصر، تهران، 1375، ص52 – 56.

(1) http//www.aftabnews.ir/vdchkin23inwk.htm.

(2) www.iranunited.com.

فعلى صعيد العلاقات الدولية رفع خاتمي شعار حوار الحضارات "گفتوگوی تمدنها" بدلاً عن صراع الحضارات و "جنگ تمدنها" وعلى صعيد السياسة الداخلية تبنت بعض الوزارات في حكومة خاتمي سياسة "التساهل والتسامح" في كثير من امورها الداخلية.[1]

وعلى العكس من خاتمي، فان محمود احمدي نژاد، وكما تؤكد مصادر المعارضة الكوردية، قد بدأ عمله كرئيس للجمهورية بتبني نهج متشدد مع المعارضة الكوردية اتضحت معالمه في شكل موجة من الاعتقلات والمحاكمات وصدور العديد من احكام الاعدام بحق الناشطين الكورد من المثقفين والصحفيين والكتاب السياسيين.[2]

وازاء سياسة القمع والتنكيل والاعتقالات التي تمارسها السلطة المركزية ضد الكورد، بدأت بعض الفصائل من المعارضة التي تتبنى اسلوب الكفاح المسلح بحشد وتعزيز قواتها، وممارسة نشاط مسلح ضد القوات المسلحة والأجهزة المخابراتية التي تقوم بقمع الحركات القومية بكافة فصائلها.

وتأتي منظمة پژاك pjak في مقدمة الحركات والأحزاب الكوردية التي تتبنى الكفاح المسلح وتعمل من اجل اقامة دولة كوردية مستقلة في ايران، وهي من حيث النهج والشكل التنظيمي والأهداف تكاد تكون نسخة شبيهة بحزب العمال الكردستاني pkk.[3]

ويأتي الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني الذي مضى على ظهوره كحزب قومي كوردي اكثر من 63 سنة في رأس القوى والحركات الكوردية التي تعمل من اجل حصول الكورد على حقوقه القومية داخل ايران ديموقراطي. وهو يتبنى الآن قيام ايران فدرالية يتمتع فيها الكورد باقليم فدرالي في كوردستان يكون مستقلاً عن المركز، وتحقيقاً لذلك يركز الحزب جانباً كبيراً من جهوده لتشكيل جبهة واسعة من القوى والحركات التحررية لبقية قوميات الأطراف من جهة وتلك القوى التقدمية الفارسية التي تعارض الدولة المركزية الشمولية Totalitarian State والقائمة على اسس مذهبية وتؤمن باقامة ايران فدرالية. وتحترم الحقوق القومية لجميع قوميات الأطراف وبالشكل الذي تمكن كل منها من اقامة اقليم فدرالي تضمن لها جميع حقوقها القومية.[4]

وبالرغم من ذلك فيمكن القول بأن منظمة پژاك التي تشن حرب العصابات ضد القوات المسلحة الايرانية انطلاقاً من السلاسل الجبلية التي تشكل منطقة الحدود الدولية بين ايران والعراق، تشكل الآن التحدي الواضح للسلطة المركزية.

وهنا يجب الاننسى حقيقة كون پژاك فصيلة واحدة من مجموع فصائل الحركة الكوردية التي تمارس نشاطها ضد سلطات المركز وهيمنته. فهناك ايضاً وكما ذكر سابقاً، الحزب الديموقراطي الكوردستاني الايراني بثقله التأريخي ووزنه في الأوساط السياسية الاقليمية والدولية. وهناك ايضاً مجموعة (كۆمەڵە) ذو الميول اليسارية والتي مارست اسلوب الكفاح المسلح في الثمانينات من القرن الماضي، والتي استعادت نشاطها السياسي بزخم جديد، منذ تولي احمدي نژاد لرئاسة الجمهورية، وهي تتبنى الآن شعاراً مركزياً ذو بعدٍ قومي يتمثل في حق الكورد في ايران في تقرير مصيره من حيث المبدأ.[5] ولكنها تؤمن في نفس الوقت بأن نوعاً من الحكم الذاتي هو ماينا سب الكورد حالياً.[6]

ومما تقدم يمكننا القول بأن التحدي الذي يشكله الكورد كاحدى قوميات الأطراف ضد هيمنة المركز هو تحدٍ جدي لأمن ايران القومي لايقل عن الخطر الذي يشكله حزب العمال الكوردستاني pkk على امن تركيا القومي. واذا ماأخذنا

([1]) www.bbc.co.uk/persian/iran/story/2006/enquiry.shtm.
([2]) www.kurdistsnmedia.com/farsi/policy/file/155.php.
([3]) www.baztab.com/news/70779.php.
([4]) www.kurdistsnmedia.com/farsi/policy/file/155.php.
([5]) صباح مفيدي، جنبش چپ ومسئله ملی، ازرومانتیسیسم تارئالیسم، فصلنامه روژهڤ، شماره 4، 5 سال دوم، تهران 1385 – 1386. ص164.
([6]) حاجی احمدی قائد حركة پژاك في مقابلة هاتفية اجرتها معه قناة VOA التلفزيونية (Voice of America) في 2007/12/7.

بنظر الاعتبار التحديات التي تشكلها القوميات الأخرى على السلطة المركزية، فاننا لانغالي اذا قلنا بأن التحدي الذي يشكله التنوع القومي والمذهبي لايران يأتي في مقدمة الأخطار التي تهدد وحدة ايران في المستقبل المنظور.

طبيعة مستقبل العلاقة بين المركز والمجموعة الكوردية

ان قراءة سريعة للعلاقة بين السلطة المركزية والكورد منذ الحرب العالمية الأولى وحتى الآن تشير الى ان سكوت الكورد لم يكن قط دليلاً على رضائهم [1]. بل كان ذلك السكوت ناجماً عما تعرضت له هذه المجموعة الاثنية من اساليب القمع والتنكيل اثر كل محاولةٍ قامت بها هذه المجموعة للافلات من قبضة المركز بشكل او آخر.

وعلى الرغم من ان ايران كانت اقدم دولة شرقية حديثة تظهر فيها حركة دستورية قوية عرفت (بالمشروطة) اوائل عام 1906 والتي اجبر احمد شاه قاجار على القبول بالدستور[2]، الا ان الملكية الاستبدادية ظلت هي الحاكمة. ولم يتسن للكورد كغيرها من قوميات الأطراف المطالبة بحقوقها القومية بالوسائل السلمية، لذلك لم يجد الكورد امامهم وسيلةً لنيل تلك الحقوق غير اللجوء الى العنف والصعود الى الجبال مع مايتطلبه ذلك من استخدام للسلاح. ولم يكن ذلك ممكناً الا في الأوضاع الانتقالية التي كانت سلطات المركز اثناءها تصاب بالشلل، فيفقد المركز سيطرته على الأطراف، مما كان يغري الكورد باللجوء الى حرب العصابات متخذين من جبال كوردستان وغاباتها قاعدةً لعملياتهم العسكرية، ولاتزال هذه الحقائق السياسية والجغرافية تلقى بظلالها على علاقات الكورد بالمركز.

بناءاً على ماسبق فان المركز يخطأ كثيراً اذا مابنى حساباته على ظاهر الاستقرار الذي تعيشه كوردستان حالياً. والواقع هناك مايحمل الباحث على الاعتقاد بأن الكورد في ايران في الوقت الحاضر ولاسيما السنة منهم يأنون تحت الممارسات القمعية التي تلجأ اليها اجهزة النظام الأمنية والمخابراتية، ويضيقون ذرعاً بأشكال التمييز القومي والمذهبي التي تمارس ضدهم اكثر من اي وقت آخر.

وكما تشير ادبيات المعارضة بمختلف اطيافها من اقصى اليسار الى اقصى اليمين، وبالاستناد على قنواتها الفضائية وبثها الاذاعي، فان المركز ومنذ انتخاب احمدي نژاد قد تحول الى نظام مخابراتي وقمعي وبوليسي بجميع اجهزته ودوائره ومؤسساته، حتى تلك المؤسسات التي تختلف طبيعتها بصورة اساسية عن الوظيفة الأمنية، كالجامعات ودوائر التربية وغيرها، لافي كوردستان فقط بل وحتى في العاصمة طهران.[*]

ان التحولات العميقة التي حدثت في مجال الاتصالات على المستوى العالمي ومانجم عنها من نقل سريع لأخبار الحوادث والوقائع السياسية وغيرها من اقصى العالم الى اقصاه وبسرعة فائقة وبشكل لم يسبق له مثيل، قد حول العالم الى وحدة سكنية، او كما يبالغ البعض فان العالم انكمش الى قرية صغيرة لايخفى فيها شيء.

وقد استفاد الكورد كمجموعة اثنية متميزة لا في ايران فقط بل في كل من تركيا وسوريا وحتى في العراق ايضاً من هذه الظاهرة، اذ لم تعد حكوماتها المركزية قادرة على قمع كل تحرك كوردى بالنارو الحديدو بعيدا عن انظار العالم.

وبالنسبة للمجموعة الكوردية فى ايران بالذات، فان ماتعرضت له على يد السلطة المركزية من اعمال القتل والعنف والتنكيل وموجات الاعدام بالجملة التي ارتكبها النظام في الأشهر الأولى بعد الاطاحة بالشاه، في المحافظات الكوردية ذات الأغلبية السنية كتلك المجازر التي ارتكبها صادق خلخالي في مدينة پاوه ومريوان وبانه وغيرها[3]، قد انقضى عهدها الى الأبد.

([1]) www.baztab.com/news/30853.php.

([2]) گروه تاريخ، دفتر برنامه‌ريزى، تاريخ ايران دردوران معاصر، تهران 1375، ص52.

([*]) ومن الأمثلة البارزة لهذه الضغوطات ماتناقلته وكالات الأنباء العالمية المعروفة بمصداقيتها وموضوعيتها، من ان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قد احالت على التقاعد عدد غير قليل من الأساتذة الجامعيين ممن يصنفون ضمن العلمانيين، وذلك بناءاً على تعليمات صادرة من رئاسة الجمهورية.

([3]) www.giareng.com/babet/2005/10/farsi/xalxali.htm.

وانظر كذلك: http://armansharareh.persionglob.ir/rss.xml

ان على السلطة المركزية في ايران ان تفكر اولاً في انعكاسات اي عمل من اعمال العنف والقمع التي تنوي القيام بها ضد النشطاء الكورد قبل الأقدام عليها. كما ان عليها ان تحتاط ايضاً للتقارير الدورية التي تصدرها منظمات حقوق الانسان المختلفة من مثل Human Rights Watch ومنظمة العفو الدولية Amnesty International وغيرها من المنظمات الانسانية الأخرى.

وبناءاً على هذه الحقائق يمكن القول بأن هذه التحولات التي تعد مظهراً من مظاهر العولمة Globalization قد القت بظلالها على المواقف التي يمكن ان تتخذها السلطة المركزية تجاه الكورد بشكل جعلت ممارسات المركز تجاه الكورد وغيرها من قوميات الأطراف ممارسات مكشوفة لايمكن التستر عليها او اخفائها عن انظار العالم.(*)

التحولات الاقليمية المؤثرة في مستقبل علاقة الكورد بالمركز (طهران):

هناك حقيقة جيوبوليتيكية لايجب ان يغيب عن ذهن اي باحث وهي ان الكورد في ايران والعراق وتركيا وسوريا يشكلون اكبر قومية في العالم والتي لاتمتلك كياناً سياسياً خاصاً بها stateless nation.

لذلك فان الكورد في هذه الدول تبقى تشكل مشكلة عائمة وخطراً كامناً لهذا الجزء الواسع من الشرق الأوسط[1]، يهدد دوماً بالانفجار مالم تفسح له الفرصة لممارسة حقه في تقرير المصير.

ان التطورات الاقليمية المتعلقة بالكورد في كوردستان الكبرى عامة وتلك التي حدثت في كوردستان الجنوبية بصورة خاصة، قد اثرت وتؤثر ايجاباً على موقف الكورد كاحدى قوميات الأطراف المهمشة في علاقاتها مع المركز، وتعزز كثيراً من موقف الكورد في ايران في صراعه مع المركز لنيل حقوقه القومية.

ان قيام كيان كوردي مستقل في كوردستان الجنوبية في اعقاب حرب الخليج الثانية، ومنذ عام 1992، كانت نقطة تحول كبيرة Turning Point في تأريخ الكورد المعاصر. وقد كان لهذا الكيان الكوردي انعكاسات ايجابية على الحركات الكوردية التحررية في بقية اقسام كوردستان الكبرى ومنها بوجه خاص الحركة الكوردية في كوردستان الشرقية وذلك لما للكورد في كوردستان الجنوبية من علاقات نضالية متميزة مع الكورد في كوردستان الشرقية.(**)

وبعد سقوط النظام الدكتاتوري في العراق في 9 نيسان 2003، وماعقب ذلك من تحولات جذرية وشاملة، اكتسبت حكومة اقليم كوردستان شرعية قانونية، وذلك بعد ان تم التصويت على دستور العراق الدائم في 15 تشرين الأول 2005 والذي نصت المادة الأولى منه على ان (جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي ديمقراطي اتحادي (فدرالي). كما نصت المادة 115 منه على انه (يحق لكل محافظة او اكثر، تكوين اقليم، بناءاً على طلب بالاستفتاء عليه...) ونصت المادة 4 على رسمية اللغة الكوردية.[2]

ويرى بعض الباحثين الايرانيين بأن التجربة الفدرالية التي يعيشها الكورد في كوردستان الجنوبية قد حولت هذا الجزء من كوردستان الى اكبر سندٍ للكورد في الأجزاء الأخرى من كوردستان، وان الكورد في اقليم كوردستان اصبحوا يلعبون دوراً ريادياً في كثير من المسائل الحساسة التي تتعلق بالحياة السياسية للمجموعات الكوردية الأخرى في بقية اقسام كوردستان. ويرى هؤلاء الباحثين بأن الكورد في ايران عندما يتيقنون من نجاح التجربة الفدرالية في كوردستان العراق، فانهم

(*) لقد رأينا مدى الاحراج الذي عاناه احمدي نژاد لدى القائه محاضرة في جامعة كولومبيا الأمريكية عندما سأله بعض الطلاب عن مصير صحفيين ايرانيين حكم عليهما بالاعدام. فانكر علمه بموضوع كهذا. والصحفيان اللذان سأل عنهما طلاب جامعة كولومبيا هما (عدنان حسن پور وهيوا بوتيمار) وهما كورديان. (للمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع يمكن مراجعة الموقع الألكتروني www.kurdistanmedia.com

(2) محمد رضا حافظ نيا، منبع قبلى ص151.

(**) للمزيد من المعلومات عن هذه العلاقات راجع: ياسين سەردەشتى، كوردستانى ئيران، سەرچاوەى پێشوو 310 – 321.

(3) راجع المادة 1، 4، 115 من دستور العراق الدائم.

سيقتدون بهذه التجربة ويتخذون منها هدفهم المنشود في صراعهم مع الحكومة المركزية، وسينتهزون كل فرصةٍ مناسبة للسير على خطى الكورد في العراق، فيشكلون بذلك خطراً جدياً على امن ايران القومي.[1]

ولاتخفي القيادات السياسية الناشطة في كوردستان ايران حقيقة بروز التجربة الفدرالية في كوردستان العراق كنموذج يُحتذى، وكهدف سياسي منشود لكل الحركات القومية التحررية في كوردستان الكبرى.

فاذا راعينا آراء المراقبين السياسيين الايرانيين من غير الكورد والتي تطرح على موقع baztab الالكتروني والتي تؤكد على ان اهتداء المعارضة الكوردية الايرانية بالتجربة الفدرالية في كوردستان العراق، يشكل خطراً جدياً على امن ايران، وراعينا ايضاً ماذهب اليه زعيم پژاك الى ان التجربة الفدرالية في كوردستان الجنوبية هي ملك للكورد ككل وفي جميع اقسام كوردستان الكبرى، فعند ذلك يمكن ان نستنتج بأن نجاح الكورد في كوردستان العراق في اقامة كيان فدرالي خاص بهم يضمن لهم حقوقهم القومية، يشكل دعماً معنوياً كبيراً للكورد في ايران كاحدى قوميات الأطراف، كما ان التجربة الفدرالية تستلهم مشاعر الساسة الكوردية في ايران وعلى اختلاف آيديولوجياتهم ونهجهم السياسي، وتمثل ابرز التحولات السياسية الاقليمية المؤثرة في طبيعة العلاقة بين الكورد في ايران وبين السلطة المركزية.

فليس من باب الصدفة ان يتبنى الحزب الديمقراطي في الكوردستاني في ايران، والذي هو من اقدم الحركات الكوردية التحررية، مبدأ الفدرالية لايران، والتي على اساسها يمكن ان تتمتع كوردستان (الشرقية) بقسط كبير من الاستقلالية عن المركز.[2]

ومنذ التسعينات من القرن الماضي بدأت الحركات والمنظمات الكوردية المعارضة تخطو خطوات جدية من اجل تعميق التعاون بينها وبين بقية الحركات السياسية التي تمثل قوميات الأطراف الأخرى كالآذرية والبلوچيه والتركمان وغيرها، وذلك في الوقت الذي كانت هذه الحركات الكوردية تعمل بنشاط في سبيل تعزيز علاقاتها النضالية مع القوى والحركات والمنظمات الفارسية ذات النهج الديمقراطي والتقدمي المعارض للنظام المذهبي القائم.

وقد اسفرت هذه الجهود التي بذلتها الحركات الكوردية المعارضة للمركز وتلك التي بذلتها الحركات المعارضة للمركز والمنتمية الى القوميات الأخرى، اسفرت عن قيام تجمع سياسي يطلق عليه اسم "مؤتمر قوميات ايران الفدرالية" اي The Congress of Nationalisties for Fedral Iran والذي كان من اولى نشاطاته الاجتماع الى ممثل الأمانة العامة لاتحاد البرلمان الأوربي في بروكسل بهدف شرح اهداف وبرامج مؤتمر قوميات ايران الفدرالية والمعروف اختصار باسم CNFI.[3]

ومن النشاطات الأخرى المشتركة للحركات والتيارات القومية المقيمة في الخارج والمناوئة للسلطة المركزية في ايران، يمكن الاشارة الى اشتراك ممثلي الكورد والعرب والبلوچ في المؤتمر العالمي للشعوب غير الممثلة في الأمم المتحدة والذي عقد في "تايپه" عاصمة تايوان عام 2006. وقد حظى ممثلو القوميات الايرانية في ذلك المؤتمر بقرار تضامني من منظمة الشعوب غير الممثلة في هيئة الأمم المتحدة والمعروفة اختصاراً ب UNPO. واكد هذا القرار على دعم المنظمة لنضال الشعوب الايرانية غير الفارسية –اي قوميات الأطراف– من اجل نيل حقوقها المشروعة.[4]

والخلاصة ان مسار الحركة الكوردية في كوردستان الشرقية التي تعمل من اجل الانفلات من سطوة المركز وهيمنته، قد تأثر كثيراً، ولاسيما في العقدين الأخيرين، بالمسار العام للحركة الكوردية في كوردستان الجنوبية، وبكافة ابعاده.

([1]) www.baztab.com/news/30853/php.
([2]) www.kurdistanmedia.com/farsi/policy/file/155.php.
([3]) www.arabistan.org/57-5/langat-alegant.htm.
([4]) جريدة "الزمان" الدولية – لندن – العدد 5254 في 14 نوفمبر 2006.

ادخال تغييرات في الاحجام السكانية لقوميات الاطراف كاحدى خطط المركز لمواجهة أخطار تلك القوميات على أمنه القومي:

على الرغم من ان التحدي الكوردي للمركز له خصوصياته الجيوستراتيجية المستمدة من خصائص جغرافية كوردستان السياسية، ولكنه يشترك مع التحديات الأخرى التي تشكلها قوميات الأطراف للمركز في خطوطها العامة، الأمر الذي يتطلب من المركز ان تكون لها خطة عامة وشاملة لمواجهة هذه التحديات مجتمعة، ولكن ذلك لايمنع المركز من ان تكون له اجراءات خاصة لردع كل تحدٍ من هذه التحديات تتفق مع الخصائص الجغرافية لكل حالة بصورة منفردة.

فالنسبة المئوية لحجم السكان لأية مجموعة اثنية في بلد متعدد الأعراق والقوميات كايران، تعكس دائماً الوزن الجيوبوليتيكي لتلك المجموعة، وكما ذكر سابقاً فليست هناك ارقام رسمية عن الحجم السكاني لمكونات ايران الاثنية، وتتباين تقديرات الباحثين بشأن حجم كل قومية من قوميات الأطراف بالنسبة للمجموع الكلي لعدد سكان ايران، ولكن جميع هذه التقديرات تتفق على ان المجموعة الفارسية هي اكبر المجموعات الاثنية حجماً، ولكن تفوقها العددي ليس كاسحاً وهذا مايشكل احدى مكامن الخطر في جغرافية ايران السياسية.

ولكي تتضح صورة الأحجام النسبية لجميع مكونات ايران الاثنية نورد الجدول التالي عن النسب المئوية لهذه المكونات وذلك اعتماداً على تقريرٍ اعد خصيصاً للكونگريس الأمريكي، ويغطي الجدول ليس التركيب القومي فقط وانما التركيب الديني والمذهبي ويفرق مابين المجموعة الاثنية والمجموعة اللغوية، ومماياؤخذ على مكونات هذا الجدول، تمييزه اللور عن للكورد، الأمر الذي يقلل من الحجم السكاني للكورد وعلى النحو التالي:

الجدول رقم 2

النسبة المئوية للقوميات والمجموعات الدينية والمذهبية واللغوية لايران عام 2006

المجموعة الاثنية	النسبة المئوية	المجموعة الدينية	النسبة المئوية	المجموعة اللغوية	النسبة المئوية
1- الفرس	٪51	1- المسلمون:	٪98	الفارسية ولهجاتها	٪58
2- الآذريون	٪24	أ- الشيعة	٪89	التركية ولهجاتها	٪26
3- الگيلكيون والمازندرانيون	٪8	ب- السنة	٪9	الكوردية	٪9
4- الكورد	٪7	2- المسيحيون		اللورية	٪2
5- العرب	٪3	والزرادشتيون واليهود	٪2	البلوچيه	٪1
6- اللور	٪2	والبهائيون		العربية	٪1
7- البلوچ	٪2			التركمانية	٪1
8- التركمان	٪2			لغات اخرى	٪2
مجموعات اخرى	٪1				

المصدر

Hussein D.Hassan, CRS Report for congress, Iran: Ethnic and Religious Minorities, Congressional Research service, Order Code RL 34021, 2007.

ان الحجم السكاني للمجموعة الفارسية وفقاً للجدول رقم 2 والمستمد من التقرير المقدم الى الكونگريس ووفقاً لجميع التقديرات الخاصة بهذا الشأن هو حجم بالكاد يزيد عن نصف المجموع الكلي للسكان في ايران، اي 58٪، و هذه النسبة لاتضمن للمجموعة الفارسية الحاكمة اغلبية ساحقة من التركيبة السكانية، و ذلك ما يشكل نقطة ضعف جيوبوليتيكية كامنة في جغرافية ايران السياسية من وجهة نظر السلطة المركزية.

ان هناك مؤشرات جغرافية تشير الى أن هذه النسبة المئوية للمجموعة الفارسية تميل الى الهبوط و التراجع أمام ارتفاع النسبة المئوية للحجم السكاني لقوميات الأطراف، و يعزى ذلك الى التوزيع البيئي للسكان في ايران، فالمجموعة الفارسية تتركز في المناطق المركزية من هضبة ايران حيث تتركز كبرى المدن الايرانية، بدءاً من شيراز جنوباً وحتى طهران شمالاً ماراً بأصفهان وهمدان وغيرها. ولما كان سكان المدن أكثر التزاماً باستخدام وسائل تحديد النسل من سكان الريف و كما تظهرها الاحصائيات الرسمية (راجع الجدول رقم 3). فهذا يعنى بان الزيادة السنوية لسكان المدن الكبيرة (ومعظمها ذات أغلبية فارسية) أقل من الزيادة السنوية لسكان القرى والمدن الصغيرة والتى تتوزع معظمها في المناطق الهامشية من هضبة ايران والتي تسكنها أغلبية من القوميات غير الفارسية. أو بعبارة أخرى هناك تفوق في الزيادة السنوية لقوميات الأطراف وهي جميعاً قوميات غير فارسية وتعيش في مدن متوسطة الحجم أو صغيرة او في القرى والأرياف، اضافة الى البدو الرحل ولاسيما العشائر الكبيرة منها كالبختيارية والقشقائية وهي جميعاً عشائر غير فارسية[1]، على الزيادة السنوية لسكان المدن الكبرى التى تسكنها الاغلبية الفارسية. والجدول التالي يلقي الضوء على تفوق معدلات الزيادة السنوية لسكان الريف على معدلات الزيادة السنوية لسكان الحضر،خلال أعوام 1966(– 1996).

الجدول رقم 3

معدلات الزيادة السنوية لسكان الحضر والريف في ايران (1966 – 1996)

السكان	1966	1976	1986	1996	ملاحظة
سكان ايران عامة	31,55	29,55	35,75	17	معدلات الزيادة هي من الألف نسمة
سكان الحضر	31,88	27,23	34,50	15,67	
سكان الريف	31,55	30,7	37,26	19,63	

المصدر: فرج الله محمودي، ناصر عظيمي، همان منبع پيشين، ص95.

تشير ارقام الجدول الى تفوق تدريجي ومستديم لمعدلات الزيادة السنوية لسكان الريف والمدن الصغيرة على معدلات الزيادة السنوية لسكان الحضر خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، فبينما كانت معدلات الزيادة السنوية للريف والحضر متساويتان تقريباً عام 1966، اي حوالي 31 شخص من الألف، فان هذه النسبة هبطت الى 15,67 من الألف بالنسبة لسكان الحضر عام 1996، بينما هبطت النسبة الى 19,63 بالألف بالنسبة لسكان الريف، اي ان الزيادة السنوية لسكان الريف عام 1996 تفوق الزيادة السنوية لسكان الحضر والبالغة 15,67 في نفس العام بحوالي 4 اشخاص من الألف.

([1]) جواد صفى نژاد، عشاير مركزى ايران، انتشارات امير كبير، تهران، 1380، ص159.

ان الأوساط الحاكمة لابد ان تأخذ بنظر الاعتبار هذا الفرق في زيادة سكان الريف والمدن الصغيرة والتي تمثل في معظمه تفوق معدلات الزيادة السنوية لقوميات الأطراف على معدلات الزيادة السنوية لسكان الحضر، وهم في غالبيتهم ينتمون الى المجموعة الفارسية.

ذلك لأن التفوق الضئيل لحجم السكان للمجموعة الفارسية على الحجم السكاني لقوميات الأطراف والذي لايتجاوز 8٪ (راجع الجدول رقم 2) فانه سرعان مايزول، ولايلبث الحجم السكاني لسكان الأرياف والمدن الصغيرة والتي تنتمي غالبيتها الى قوميات الأطراف يفوق الحجم السكاني لسكان الحضر، والذي تنتمي غالبيتهم الى المجموعة الفارسية، وذلك خلال السنوات القليلة القادمة.

ان ارتفاع معدلات الزيادة السنوية في المناطق التي تسكنها قوميات الأطراف –ومنها ايضاً في كوردستان الشرقية– لابد له ان يشكل هاجساً قوياً لدى سلطات المركز، وهذا مايدفع بهذه السلطات الى البحث عن طرق واساليب واجراءات تحفظ التوازن السكاني بين القومية الرئيسية الحاكمة وبين قوميات الأطراف، وربما لكي تصبح كفة القومية الرئيسية هي الكفة الراجحة وبشكل ملحوظ.

ويفسر بعض الأوساط السياسية النشطة في مجال المطالبة بحقوق القوميات، السياسة السكانية التي اعلنها الرئيس الايراني محمود احمدي نژاد في صيف 2006 والقائمة على رفع عدد سكان ايران 120 مليون نسمة عام 1400 (حسب التقويم الهجري الشمسي والذي يوازي عام 2030م)، يفسرها البعض على انها محاولة من المركز لفرض تفوقه المذهبي والاثني على قوميات الأطراف.[1]

وحتى الآن لم تطرح الدولة مثل هذا المشروع على البرلمان الايراني لمناقشته والتصويت عليه رسمياً. وسواء تمت صياغة هذه السياسة كقرار رئاسي او تحول الى قانون او بقي نوعاً من شطحات خيال احمدي نژاد، فانه في النهاية ينبع من افكار وآراء جيوبوليتيكية تؤمن بها بعض الشخصيات البارزة في النظام وتدعمها بعض الأوساط المتنفذة في السلطة والبرلمان، وتعارضها اوساط اكاديمية وجناح من الساسة الذين يوصفون بالليبراليين او المعتدلين.[*]

وحتى اذا اعتبرت العوامل الخارجية جزءاً من دوافع هذا التوجه، اي رفع عدد سكان ايران الى ضعف ماهو عليه الآن خلال 24 سنة القادمة، عن طريق تشجيع النسل وحظر استخدام وسائل منع الحمل بكافة انواعها، كما حدث ذلك في السنوات السبع الأولى من الثورة الاسلامية، فان الأهداف الداخلية تبقى في النهاية هي الأهداف الرئيسية من وراء هذه السياسة، وهذا ماتتخوف منه كثيراً جميع الحركات السياسية التي تنتمي الى قوميات الأطراف وتعتبرها نوعاً من سياسة صهر القوميات غير الفارسية.[2]

القومية الكوردية كأكثر قوميات الاطراف خطورةً على أمن ايران القومي:

وتأتي المجموعة الاثنية الكوردية في مقدمة قوميات الأطراف التي تحسب لها السلطة المركزية الف حساب وحساب وذلك لاعتبارات جغرافية وجيوبوليتيكية عديدة، منها ان المجموعة الكوردية هي المجموعة الاثنية غير الفارسية الوحيدة التي ظلت تشهر السلاح في وجه المركز خلال العقود الثلاثة الأخيرة، اي منذ قيام الثورة الاسلامية في شتاء 1979 وحتى الآن وبصورة مستمرة وان بوتائر متباينة، ومنها ايضاً انتشار معظم السكان الكورد في المناطق الجبلية الوعرة ذات الطوبوگرافيا الملائمة لشن حرب العصابات على العكس من بعض قوميات الأطراف كالعرب والتركمان والبلوچ التي تنتشر سكانها اما في السهول او في مناطق جبلية غير وعرة والتي يمكن السيطرة عليها بسهولة. كما ان المجموعة الكوردية سنية في معظمها على

([1]) http//www.azallyk.net/40.F.htm.

([*]) كثيراً مايصنف الرئيس السابق محمد خاتمي والرئيس الأسبق علي اكبر هاشمي رفسنجاني الذي يتولى الآن رئاسة (مجلس تشخيص مصلحة النظام) والعديد من الشخصيات القريبة منهما ضمن التيار الليبرالي او المعتدل او التيار البراگماتي. اما قائمة الأكاديميين والساسة المعتدلين فهي قائمة طويلة وعريضة.

([2]) http//www.azatlyk.net/40.F.htm.

العكس من الآذريين ومعظم المجموعة العربية. واخيراً فان معظم الكورد يسكنون اما في المدن المتوسطة الحجم او الصغيرة واما في القرى اضافةً الى ان اعداداً غير قليلة منهم لاتزال تعيش حياة البداوة وعدم الاستقرار مما يرفع من معدلات الزيادة السنوية والخصوبة السكانية لديهم.

والخلاصة يمكن القول بأن المركز في تبنيهِ لأية سياسة سكانية جديدة لابد له ان يأخذ التحدي الكوردي في رأس اولوياته.

وهناك من القرائن مايقوم دليلاً على ان التوجهات الجديدة لسياسة احمدي نژاد السكانية، انما تستند على اعتبارات داخلية قبل ان تكون مدفوعة بعوامل خارجية، فقد اعلن "غلام علي حداد عادل" رئيس مجلس الشورى الايراني والذي يصنف عادة ضمن الجناح المتشدد واحد المقربين الى المرشد الأعلى والى احمدي نژاد، اعلن في خطاب له في المجلس في 22 كانون الثاني 2006، بأن هذه السياسة –يقصد سياسة رفع عدد سكان ايران– لايجب ان تنفذ بصورة مشابهة في جميع انحاء ايران وان نوعاً من التعديل الجغرافي للسياسة السكانية هو امر ضروري. (1)

وان هذه السياسة السكانية لاينبغي لها ان تنفذ بصورة متشابهة في جميع اقاليم ايران وان نوعاً من التعديل الجغرافي للسياسة السكانية هو امر ضروري، مما يعني ضمناً بأن مناطق الأطراف لاتحتاج الى مثل هذه السياسة لأن معدلات الزيادة السنوية للسكان فيها عالية من تلقاء نفسها، وان المركز اي المناطق الحضرية الكبرى كمدن طهران وشيراز واصفهان ذات الأغلبية الفارسية هي التي بحاجة الى تطبيق مثل هذه السياسة لتدني معدلات الزيادة السنوية فيها لأسباب معروفة. الأمر الذي يمكن المركز من ان يضمن له تفوقاً سكانياً كبيراً على قوميات الأطراف في مستقبل قريب.

سياسة خلط القوميات:

ان مضاعفة سكان ايران خلال ثلاثة عقود فقط ليست هي السياسة الوحيدة التي تحاول السلطة المركزية انتهاجها لوقف الهبوط المستمر للتفوق السكاني الذي ظلت المجموعة الفارسية تتمتع بها طوال قرونٍ عديدة، بل ان للمركز –وكما تؤكد العديد من مصادر المعارضة– خططاً وبرامج اخرى لضمان التفوق العددي لهذه المجموعة على قوميات الأطراف في المستقبل. ومن هذه الخطط انتهاج سياسة سكانية خاصة تقوم على خلط القوميات بعضها مع البعض الآخر بقصد التخفيف من آثار سيادة اغلبية احدى القوميات في بعض الأقاليم ذات الأهمية الستراتيجية المتميزة كاقليم خوزستان الذي يحتوي على معظم مكامن البترول والغاز الطبيعي في ايران، والذي تسود فيه اغلبية عربية. وقد ورد ذلك في تعميم اصدره معاون رئيس الجمهورية عام 2005 والذي ينص على ضرورة العمل على تشجيع الهجرة من المناطق الوسطى الى مناطق الأطراف بذريعة ايجاد فرص جديدة للعمل وتشغيل العاطلين عن العمل من المناطق الوسطى. (2)

ان سياسة خلط القوميات هذه تقوم على تشجيع شرائح معينة من المجموعتين اللورية والفارسية على الهجرة الى اقليم خوزستان الستراتيجي ذو الأغلبية العربية وتشجيع الكورد من محافظتي كرمانشاه وكوردستان على الهجرة الى محافظة آذربيجان الغربية ذات الأغلبية الآذرية ووفقاً لسياسة خلط القوميات هذه، فان السلطات المركزية قامت فعلاً بنقل عشرات الأولوف من الزابليين في جنوب خراسان وشمال سيستان الى منطقة تركمن صحرا ذات الأغلبية التركمانية وهم من السنة في الشمال الشرقي من ايران، وتقوم السلطة المركزية بتقديم كافة التسهيلات الى الزابليين المهجرين، ومن هذه التسهيلات توزيع عشرات الألوف من الهكتارات من الأراضي التي تقع من منطقة تركمن صحرا وذلك لممارسة الرعي والزراعة وهي في الأصل كانت ملكاً للتركمان منذ قرون. كما تقوم السلطات المركزية ببناء البيوت والمستوطنات للوافدين الجدد الى هذه المناطق، وتتخذ التدابير الكفيلة بتشجيع هؤلاء الوافدين على رفع نسبة الولادات بينهم. (3)

---

(1) www.azatlyk.net/90.F.htm.
(2) www.azatly.op.cit.
(3) www.azatlyk.net/40.F.htm.

ان اتفاق مختلف مصادر المعارضة للنظام والتي تقيم معظمها في الخارج، على وجود هكذا سياسة لخلط القوميات، يشير الى ان المركز متخوف حقاً من تزايد القوة العددية لقوميات الأطراف، وتؤكد على ان المركز يدرك الآن خطورة عامل الاختلاف القومي وخطورة هبوط نسبة التفوق العددي للقومية الحاكمة، وهذا مايدفعها الى اللجوء الى تبني سياسة خلط القوميات، لدرء خطر هبوط التفوق العددي للقومية الحاكمة الى مستوى غير مسبوق.

ويبدو من جزئيات هذه السياسة ان المجموعة الكوردية هي احدى المجموعات الرئيسية المستهدفة من قوميات الأطراف. فتشجيع الهجرة من محافظتي كوردستان وكرمانشاه الى آذربيجان الغربية ترمى الى التخلص قدر الامكان من العناصر الشابة العاطلة عن العمل والتي تشكل شريحة يسهل انجرارها وراء الحركات المعارضة للمركز، وهذه الشريحة عندما تستقر في المناطق ذات الأغلبية الآذرية في آذربيجان الغربية او الشرقية، فان احتمال تغيير هويتها القومية امر وارد اما لماذا لاتتضمن هذه السياسة خطةً لتحفيز السكان من المحافظات المركزية ذات الأغلبية الفارسية الى الهجرة الى المحافظات ذات الأغلبية الكوردية، فيبدو ان الحرمان الاقتصادي الذي تعاني منه كوردستان الشرقية وعدم توفر فرص العمل فيها، والتي هي اساساً تعاني من ارتفاع معدلات البطالة، فان مثل هذا الاجراء سوف لايحالفه اي نصيب من النجاح. كما ان التباين المذهبي سوف يبقى عائقاً امام تأقلم الوافدين الجدد من غير السنة الى المناطق ذات الأغلبية الكوردية السنية. لذلك تبقى الهجرة الى المناطق ذات الأغلبية الكوردية —ولاسيما السنية منها— مقتصرة على نطاق ضيق ويشمل على اعداد صغيرة من الموظفين على اختلاف وظائفهم والذين يتم نقلهم الى تلك المناطق بذريعة الحاجة اليهم، وهم في النهاية غير قادرين على التأقلم مع تلك المناطق ذات الأغلبية الكوردية السنية.

والخلاصة ان الكورد كاحدى مجموعات الأطراف الاثنية تأتي في مقدمة القوميات غير الفارسية التي تشكل تحدياً للأمن القومي الايراني، وذلك لأسباب جغرافية مختلفة منها مايدخل ضمن جغرافية كوردستان الطبيعية واخرى تعد جزءاً من مكونات جغرافية الكورد البشرية. وفي كل الأحوال فان السلطة المركزية ولمواجهة هذا التحدي من جذوره وقبل ان يتفاقم فانها تلجأ الى مختلف الوسائل والطرق للوقوف في وجه هذه التحديات والقضاء عليها او تضعيفها، وتعتبر الخطط والسياسات السكانية وسيلة رئيسية من تلك الوسائل التي تتبناها السلطات المركزية لدرء اخطار قوميات الأطراف ومنها المجموعة الكوردية، وعملياً يقوم المركز بتنفيذ جوانب من تلك السياسة السكانية، اما الجوانب والمراحل الأخرى من تلك السياسة فان تنفيذها مرهون بتوفر العديد من الظروف والعوامل في المستقبل. ويبقى الكورد في كل الحالات يهدد امن ايران القومي اكثر من غيرها من قوميات الأطراف، وتبقى هذه المجموعة كالنار الخافتة تحت الرماد، ولكنها لاتلبث ان تلتهب متى ماواتتها ظروفاً داخلية وخارجية مناسبة كتلك التي مرت بها ايران بعد الحرب العالمية الأولى والثانية او بعد سقوط نظام الشاه، وهي الفترة الممتدة بين 1920 – 1979، وعندها سوف لاتكون المجموعة الكوردية هي المجموعة الوحيدة المطالبة بحقوقها القومية والمذهبية والثقافية، اغلب الظن ستشاركها في ذلك جميع قوميات الأطراف، وان بأساليب مختلفة، كما حدث في جميع تجارب القرن الماضي، وعندها اما ان تكون اقامة ايران فدرالية هي الحل الأمثل لجميع قوميات الأطراف بمافيها الكورد، وهذا ماتجمع عليه كل الأطراف والفصائل في المعارضة الايرانية، وذلك ماتشير اليه كل الدلائل، واما ان تكون تجربة الاتحاد السوفيتي السابق او تجربة يوغوسلافيا السابقة هي التجربة التي تستهدي بها القوى والأحزاب والحركات السياسية المعارضة للسطات المركز، ولكن ذلك سيكون الاحتمال الأضعف والأقل حظاً في النجاح، لوجود اختلافات جوهرية وعميقة بين هاتين التجربتين اي (السوفيتية واليوغوسلافية) من جهة وبين التجربة الايرانية المحتملة من جهة اخرى بحيث يصعب على قوميات الأطراف في ايران تجاوزها، ممايجعل من تجربة ايران فدرالية اوفر الاحتمالات حظاً في النجاح لمستقبل ايران واكثر ملاءمةً لجميع القوميات والأطراف بما في ذلك قومية المركز الرئيسية، اي المجموعة الفارسية.

الملحق رقم – 1 –

نصوص المواد 12، 15، 115 من دستور ايران الدائم.

المادة 12:

الدين الرسمي لايران هو الاسلام والمذهب الجعفري الاثنى عشري، وهذه المادة أبدية وغير قابلة للتغيير، اما المذاهب الاسلامية الاخرى كالمذهب الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي والزيدي فهي مذاهب تحظى باحترام كامل، وان المنتمين لهذه المذاهب فهم أحرار في اِقامة الشعائر المذهبية الخاصة بهم، وهذه الشعائر وما يتعلق بها من أمورٍ كالتربية والتعليم والاحوال الشخصية (كالزواج والطلاق والميراث والوصية) والشكاوى المرتبطة بها في المحاكم تمتلك الصفة الرسمية في المناطق التي تتمتع فيها اتباع هذه المذاهب بالاكثرية ، والآجراءات المحلية بهذا الخصوص هي بعهدةِ المجالس المحلية التي يجب ان تكون منسجماً مع تلك المذاهب، مع الاخذ بنظر الاعتبار حقوق أتباع المذاهب الاخرى.

المادة 15:

اللغة والخط الرسمي المشترك للشعب الايراني هي اللغة الفارسية وان الوثائق والمكاتبات والمتون الرسمية والكتب المدرسية يجب ان تكون بهذه اللغة وهذا الخط، ومع ذلك فان الاستفادة من اللغات المحلية في المطبوعات و وسائل الاعلام العامة ودراسة أدبيات تلك اللغات في المدارس الى جانب اللغة الفارسية تُعد أمراً مسموحاً به.

المادة 115:

ان رئيس الجمهورية يجب ان ينتخب ضمن الشخصيات المذهبية والسياسية فمن تتوفر فيه الشروط المطلوبة التالية:

ان يكون ذو أصلٍ ايراني، وعلى جانب كبير من الدراية، وله سوابق جيدة ويتحلى بالأمانة والتقوى وان يكون مؤمناً بمبادئ جمهورية ايران الاسلامية ومذهبها الرسمي.

ملاحظة: يمكن الرجوع الى هذه البنود في "قانون اساسي جمهورى اسلامى ايران" اي دستور ايران الدائم.

تهيه وتنظيم: على خاتمى. نوبت اول، انتشارات بلاغت، ليتوگرافى: تعاونى ناشران قم، چاپخانه دانش، تابستان 1376 هـ. ش (1997).

انظر الى هذا الرابط على الاينترنت:

http://www.ahl-ul-bayt.org/Final_lib/other/Ghanone_Asasi/index.htm

الماحق رقم 1

(نص المادة 12، 15، 115 بالفارسية)

قانون اساسي جمهوري اسلامي ايران

اصل 12

دين رسمي ايران، اسلام و مذهب جعفري اثنيعشري است و اين اصل الي‌الابد غير قابل تغيير است و مذاهب ديگر اسلامي اعم از حنفي، شافعي، مالكي، حنبلي و زيدي داراي احترام كامل ميباشند و پيروان اين مذاهب در انجام مراسم مذهبي، طبق فقه خودشان آزادند و در تعليم و تربيت ديني و احوال شخصيه (ازدواج، طلاق، ارث و وصيت) و دعاوي مربوط به آن در دادگاه‌ها رسميت دارند و در هر منطقه‌اي كه پيروان هر يك از اين مذاهب اكثريت داشته باشند، مقررات محلي در حدود اختيارات شوراها بر طبق آن مذهب خواهد بود، با حفظ حقوق پيروان ساير مذاهب.

اصل 15

زبان و خط رسمي و مشترك مردم ايران فارس است. اسناد و مكاتبات و متون رسمي و كتب درسي بايد با اين زبان و خط باشد ولي استفاده از زبانهاي محلي و قومي در مطبوعات و رسانه‌هاي گروهي و تدريس ادبيات آنها در مدارس، در كنار زبان فارسي آزاد است.

اصل 115

رييس جمهور بايد از ميان رجال مذهبي و سياسي كه واجد شرايط زير باشند انتخاب گردد:
ايراني‌الاصل، تابع ايران، مدير و مدبر، داراي حسن سابقه و امانت و تقوي، مؤمن و معتقد به مباني جمهوري اسلامي ايران و مذهب رسمي كشور.